الفلسطينيون في إسرائيل:
بين مواطنة هشة وتهديد الجريمة المنظمة

همّت زعبي

مدخل

يغطي هذا الفصل أهم الأحداث والتطورات السياسيّة والاجتماعية لدى الفلسطينيين في إسرائيل في العام المنصرم، ويقسم إلى قسمين؛ القسم الأول يتناول المشهد السياسي ويتوقف عند «صفقة القرن» وتداعياتها، بالإضافة إلى الحملات الانتخابية الثلاث، والثاني يصف المشهد الاجتماعي، ويتوقف بتوسع عند ظاهرة انتشار الجريمة والسلاح في المجتمع الفلسطيني في الداخل.

يقف في صلب المشهد السياسي حدثان مهمان، الأول إعلان الرئيس الأميركي عن الخطة السياسية للسلام بين الفلسطينيين وإسرائيل، والتي باتت تعرف باسم «صفقة القرن»، والتي تحمل في بنودها تصفية لحقوق الشعب الفلسطيني، وتنتهك حقه في تقرير مصيره، وتشرعن الاستيطان، وتعترف بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل، وتصفي قضية اللاجئين الفلسطينيين، متجاوزة في هذا قرارات الشرعية الدولية، ومخالفة لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة. كما تتبنى الخطة فكرة الترانسفير، عبر تبني اقتراح بإلحاق الفلسطينيين في بعض قرى المثلث في الداخل الفلسطيني، إلى الدولة الفلسطينية المقترحة، الأمر الذي يعالجه الفصل بالتوقف عند ردود فعل الشارع الفلسطيني وقياداته، وعلى رأسها لجنة المتابعة.

أما الحدث السياسي الثاني فيتمثل في الانتخابات للكنيست، وقد شهد العام

الماضـي ثـلاث حملات انتخابية متعاقبة نتيجة عدم مقـدرة أي من الأحزاب المركزية على تشـكيل حكومة. يستعرض الفصل نتائج الانتخابات لدورة الكنيست الـ ٢١ والـ ٢٢، ويتوقف عند ملامح مميزة في الحملة الانتخابية للكنيسـت ٢٣ ويعرض نتائجها المحتلنة حتى لحظة كتابة التقرير.

أما على المستوى الاجتماعي فيتوقف الفصل بتوسع عند أكثر المظاهر الاجتماعية خطـورة، ألا وهي ظاهرة انتشـار تجارة السـلاح وزيادة عمليـات القتل ومحاولات القتل بالسلاح الحي، وانتشار الجريمة وتوسع انتشار «منظمات الجريمة» في جميع مناطـق الداخـل. يسـتعرض الفصل بعض المعطيـات المتوفرة حول هـذه الظاهرة، ويعرض تعامل مؤسسـات الضبط الإسـرائيلية وعلى رأسها الشرطة معها، وأيضا سبل مواجهة القيادة السياسية القطرية والمحلية والقيادات الاجتماعية لهذه الظاهرة.

كما يعرج الفصل على اسـتمرار ظاهرة العنصرية في المجتمع الإسـرائيلي تجاه الفلسـطينيين، اسـتمرار الملاحقة السياسـية للسياسـيين وللمشـهد الفني الثقافي الفلسطيني. ويعرض أهم معطيات الفقر والمستوى المتدني للتعليم واستمرار الهجمة على المسكن الفلسطيني في القرى، وفيما يسمى «المدن المختلطة» وفي النقب. ويعرج على النضالات الاجتماعية والنسوية تحديدا، وكانت هي الأبرز في هذا العام.

يـتـوقـف الـفـصـل، عـلـى المستوى الاجتماعي، بتوسع عند أكثر المظاهر الاجتماعية خطورة، ألا وهي ظاهرة انتشار تجارة السلاح وزيادة عمليات القتل ومـحـاولات القتل بالسلاح الحي، وانتشار الجريمة، في أوساط الفلسطينيين في إسرائيل.

القسم الأول: المشهد السياسي

١. صفقة القرن والفلسطينيون في إسرائيل

أعلنـت إدارة الرئيـس الأميركـي دونالد ترامب، فـي ٢٨ كانـون الثاني ٢٠٢٠، تفاصيل الخطة السياسـية لحل الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي والتي باتت تعرف باسـم «صفقة القرن»، وقد أتم هذا الشـق الشق الاقتصادي للخطة التي أعلن عنها في حزيران ٢٠١٩ـ في المنامة عاصمة البحرين. ومن ضمن ما تطرحه الخطة (التي تم التطرق لها بإسهاب في فصل العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية في هذا التقرير) ضم بلدات من منطقة المثلث في إسرائيل؛ كفر قرع، عرعرة، باقة الغربية، أم الفحم، قلنسـوة، الطيبـة، كفر قاسـم، الطيرة، كفر بـرا وجلجولية، إلى الدولة الفلسـطينية المقترحـة. وتفسـر الخطـة ذلك بـأن هذه البلـدات كان من المفتـرض أن تكون تحت السـيطرة الأردنية خلال مفاوضات الهدنة عام ١٩٤٩، إلا أنها بقيت بيد إسـرائيل، لأسباب عسكرية، لم تعد قائمة اليوم. ويشير بروفسور يوسف جبارين، مخطط مدن ومحاضر في معهد التخنيون، على صفحته في الفيسبوك، إلى أنه وبناء على دراسة دقيقة للحدود المقترحة لهذه المنطقة في الخطة المقترحة، يتضح بأنه سيتم نقل مناطق

كثيفة السـكان من المثلث الشـمالي والجنوبي إضافة إلى بعض القرى في مرج ابن عامر، بدون أراضيهم غير المأهولة، ما يعني مصادرة مباشـرة لأكثر من ٢٠٠ ألف دونم من أصحابها ومسـطحات نفوذ تلـك البلدات، وهي خطة مصادرة، أكبر بكثير من تلك التي صودرت في يوم الأرض عام ١٩٧٦.

أثار إعلان الخطة السخط والغضب فلسطينيا، بما يشمل الشارع والقيادات في الداخل الفلسـطيني، حيث رفضت القائمة المشـتركة «صفقة القرن» جملة وتفصيلا، وجاء في بيان لها، نشـرته وسـائل الإعلام أنها لا تعتبر هذه الصفقة خطة سـلام، ولا ترى فيها أساسـا للتفاوض، وأضافت أن هذه الخطة هي مخطط لتصفية حقوق الشعب الفلسطيني ومنع السلام العادل وممارسة حق تقرير المصير، ولسد الطريق على تطبيق القانون الدولي وتنفيذ القرارات الدولة الخاصة بالقضية الفلسطينية»[١].

كمـا صـرّح رئيس لجنـة المتابعة محمد بركة في ندوة سياسـية عقـدت في مقر حزب التجمع الوطني الديمقراطي في مدينة حيفا تحت عنوان «إسقاطات صفقة القرن» برفضه للخطة ونوه إلى خطورتها، وجاء في حديثه «علينا نحن الفلسـطينيين في الداخل أن نعي خطورة هذه الصفقة التي تتبنى الرواية الصهيونية اليمينية الاستيطانية بالكامل. لا يعقل أن تكون دولة مستقلة دون مقومات الدولة الطبيعية الأساسية وهي الحدود». وأضاف أن «ما يعرض على الفلسـطينيين دولة تحدها شـمالا وجنوبا وشرقا وغربا وجوا وبحرا وبرا إسرائيل، وهي أيضا تتحكم بكل مقومات الحياة فيها. وهذا لا يعقل».[٢]

أثـارت الفقرة الـواردة في «صفقة القرن» والمتعلقة بإمكانية «تبادل السـكان والأراضـي» فيما يسمى منطقة «المثلث» والنقب استنكارا واسعا، وأعلن جميع رؤساء المجالس العربية من منطقة المثلث، المذكورة في بند «تبادل السكان» معارضتها.

وقد أثارت الفقرة المتعلقة بإمكانية «تبادل السكان والأراضي» فيما يسمى منطقة «المثلث» والنقب اسـتنكارا. وجاء على لسان رئيس المشتركة، النائب أيمن عودة، أن خطة بيبي وترامب للضم والترانسـفير تعطي الضوء الأخضر لسحب مواطنة المئات مـن العـرب من سـكان المثلث، وأعلن أن حزبه سـيحارب ضد هـذه العنصرية بكل الوسـائل المتاحة. وقال النائب يوسـف جبارين أن أم الفحم هي بلدي ويسكن المثلث مئـات الآلاف مـن المواطنين العرب، وهذا موطنهم. وأضـاف أن «نتنياهو خطر وهو على استعداد لفعل كل شيء كي يحافظ على كرسي الحكم». وصرّح رئيس التجمع الوطني الديمقراطي، مطانس شحادة، أن «صفقة القرن هي مصيبة التي من الممكن أن توصل إلى عنف في المنطقة، الحديث يدور على خطة أحادية الجانب، خطيرة وغير شرعية وتتناسب مع تطلعات اليمين المتطرف إلى الضم والابرتهايد».[٣]

كما وصرّح أيضا المطران عطا الله حنا، اثناء استقباله لوفد من موظفي الأوقاف الإسـلامية فـي القدس المحتلة، شـجبه ورفضه واسـتنكاره لصفقـة القرن وأضاف «أولئك الذين يتآمرون على المسـجد الأقصى ويخططون لتقسيمه زمانيا ومكانيا هم

ذاتهم المتآمرون على أوقافنا الإسلامية التي تسرق منا عنوة»، داعيا رجال الدين كافة وجميع المثقفين والعقلاء والإعلاميين إلى الوحدة وإلى نبذ الفرقة والانقسامات بكافة أشكالها وألوانها.[٤]

وقد عارض جميع رؤساء المجالس العربية من منطقة المثلث، المذكورة في بند «تبادل السكان»، هذا الاقتراح،[٥] وردا عليه قام رئيس بلدية الطيبة شعاع مصاروة منصور بإرسال رسالة إلى كل من السفير الأميركي في إسرائيل، والأمين العام للأمم المتحدة، وسفير الاتحاد الأوروبي، عرض من خلالها معلومات عن مدينة الطيبة ورأي الشارع الطيباوي في هذه الصفقة، وجاء في نص الرسالة أن تنفيذ خطة الرئيس ترامب، سوف يخلق نكبة وكارثة، وسوف يتم تشريد المواطنين من منازلهم وممتلكاتهم وأعمالهم وذكرياتهم.[٦]

كما انطلقت، يوم الجمعة ٣١ من كانون الثاني، تظاهرات ووقفات احتجاجية على مداخل قرى ومدن عربية وعند محاور رئيسية في البلاد، احتجاجا على خطة الاملاءات الأميركية المسماة «صفقة القرن».[٧] وقد شارك الآلاف من الفلسطينيين في الداخل، يوم السبت، الأول من شباط، في مظاهرة قطرية في باقة الغربية، دعت لها لجنة المتابعة العربية العليا واللجنة الشعبية في المدينة، احتجاجا على الصفقة. شارك في هذه المظاهرة، رئيس لجنة المتابعة السيد محمد بركة، وأعضاء كنيست عرب، كما رؤساء سلطات محلية وآخرون. وكانت لجنة المتابعة أصدرت بيانا سياسيا جاء فيه إن هناك اجماعا لدى جميع فئات الشعب الفلسطيني، في كافة أماكن تواجده، رافضا لهذه الصفقة. وأضاف البيان أن حقوق الشعب الفلسطيني ومصيره ليست مرتهنة لنتائج مفاوضات تجري بين إسرائيل وبين أميركا، وليست خلاصة التفاوض بين نتنياهو وغانتس وتوافقهما أو عدمه.[٨]

وقدم رئيس لجنة المتابعة، في اجتماع مشترك للجنة المتابعة للجماهير العربية في الداخل، مع ممثلي الفصائل الفلسطينية، عقد في رام الله، بيانا تضمن اقتراحات لمجابهة هذه الخطة، تعتمد على نشاطات مشتركة تشمل كل مكونات الشعب الفلسطيني. وقد أجمع اللقاء ذاته على رفض «صفقة القرن»، التي تهدف إلى شطب حقوق الشعب الفلسطيني الشرعية وثوابته الوطنية. وأكد المجتمعون على ضرورة إنهاء الانقسام بما يضمن اتفاقيات سابقة تشمل وحدة النظام السياسي الفلسطيني في السلطة الوطنية وفي منظمة التحرير، وأن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ودعا المجتمعون إلى مواصلة الجهود والكفاح الشعبي لرفض سياسة الاحتلال، الذي يحاول الاستفادة من اختلال موازين القوى، من

أجل شـرعنة الاستيطان الاستعماري، للحيلولة دون قيام دولة فلسطينية، عاصمتها الأبدية القدس.[٩] وفي سـياق متصل، دعت لجنة المتابعة الجمهور العربي للمشـاركة فـي التظاهرة القطرية أمام السـفارة الأميركية في مدينـة تل أبيب، يوم الثلاثاء ٢٥ شـباط، رفضا للصفقة، ومن أجل حقوق الشـعب الفلسـطيني غير القابلة للتصرف، ولإقامـة دولتـه المسـتقلة وعاصمتها القـدس ولإحقاق حقوق اللاجئـين وفق قرارات الشرعية الدولية.[١٠]

٢. القائمة المشتركة بين ثلاث حملات انتخابية

حصلت القائمة المشتركة على **١٥** مقعدا في الانتخابات التي جرت في **٢** آذار **٢٠٢٠**، وشكلت هذه النتيجة ارتفاعا غير مسبوق في قوتها، على رغم من الأزمات المتعددة التي مرت بها منذ نشأتها، والتي تمثلت ذروتها في عدم قدرة الأحزاب على التوصل لاتفاق على تشكيلتها في الانتخابات العامة للدورة ٢١، والتي عقدت في نيسان ٢٠١٩، حيث خاضـت الأحزاب العربية هذه الانتخابات فـي قائمتين منفصلتين، الجبهة الديمقراطية للسـلام والمسـاواة والعربية للتغيير، من جهة، والتجمع الوطنـي الديمقراطي والحركة الإسـلامية مـن جهة أخـرى، وأدى هذا إلـى تراجع التمثيل العربي في الكنيسـت إلى عشرة مقاعد، (٦ لائتلاف الجبهة والتغيير، وأربعة مقاعد للتجمع والإسلامية)، ما يدل على مدى رغبة الجماهير الفلسطينية في وحدة الأحزاب العربية.

كان فشـل نتنياهو في تشـكيل حكومة في أعقاب انتخابات نيسـان عام ٢٠١٩، وامتناعه عن إعادة رسـالة التكليف لرئيس الدولة وتشـريعه لقانون حل الكنيسـت، بمثابة فرصة لتشكيل القائمة المشتركة من جديد.

وفـي الـدورة ٢٢ في أيلـول ٢٠١٩، خاضت الأحزاب العربيـة الانتخابات العامة فـي قائمـة مشـتركة، بعد أن صوتـت الأحزاب العربيـة مع حل الكنيسـت، مراهنة علـى تصحيـح الأخطاء التـي وقعت فيها، والتي تمثلت بالأسـاس في تفكيك القائمة المشـتركة.[١١] وفعلا، كان لاسـتعادة تشكيل المشتركة وقع إيجابي، فقد ارتفعت نسبة التصويت عند الفلسـطينيين من ٤٩٪ في الانتخابات السـابقة (نيسان ٢٠١٩)، إلى نحـو ٦٠٪ فـي هـذه الانتخابـات، وحصلت القائمة المشـتركة علـى ١٣ مقعدا، وما يقـارب الـ ٨٠٪ من مجمل الأصوات العربية (وهي تقريبا نسـبة الأصوات نفسـها التـي حصلت عليها فـي المرة الأولى في انتخابـات ٢٠١٥)، بينما حصلت الأحزاب الصهيونيـة علـى ٢٠٪ من أصـوات الناخبين العرب (مقارنة بـ ٣٠٪ في انتخابات نيسان ٢٠١٩).[١٢]

في الـدورة ٢٢ في أيلـول ٢٠١٩، خاضت الأحزاب العربية الانتخابات العامة في قائمة مشتركة، بعد أن صوتـت الأحـزاب العربية مع حل الكنيست، مراهنة على تصحيح الأخطاء التي وقعت فيها.

تركزّت الحملة الانتخابية للقائمة المشتركة في الدورة ٢٢ للكنيست على التشديد على أهمية إسقاط نتنياهو، متماثلة مع الحملة الانتخابية لـ «اليسار الإسرائيلي» وحزب أزرق أبيض.

تركزّت الحملة الانتخابية للقائمة المشـتركة في الدورة ٢٢ للكنيست على التشديد على أهمية إسـقاط نتنياهو، متماثلة مع الحملة الانتخابية لـ «اليسـار الإسـرائيلي» وحزب أزرق أبيض، كذلك أولت اهتماما ملحوظا للقضايا المدنية. جاء هذا بالأساس، ردا علـى التحريض المسـتمر من السياسـيين في إسـرائيل وفـي مقدمتهم، رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، وأيضا متماشـيا مع نهج رئيس القائمة المشـتركة النائب أيمـن عودة، والذي أكد في أكثر من مناسـبة عن نية الجبهـة أن تكون «كتلة مانعة» لحكومة اليسـار في حال التزمت الأخيرة بالسـلام والمساواة.[١٣] وكان رئيس القائمة المشتركة قد أعلن في آب ٢٠١٨ عن «استعداده الدخول في ائتلاف حكومي برئاسة الوسـط– يسـار، في حال اسـتجاب حزب «أزرق أبيض» وأحزاب اليسـار لمطالب أساسية متعلقّة بالفلسطينيين في الداخل، وبعملية السلام».[١٤]

مهدت هذه التصريحات والحملة الانتخابية للمشـتركة في تلك الدورة الانتخابية إلى سـابقة في السياسـة الفلسـطينية في الداخل، عندما أوصت القائمة المشـتركة (عدا التجمع الوطني الديمقراطي) بغانتس عند رئيس الدولة لتشكيل الحكومة، وبنت القائمة المشتركة على أن تكون «كتلة مانعة» تدعم حكومة بديلة، مقابل الحصول على مطالب مدنيّة، مسـتحضرين تجربة الكتلة المانعة في حكومة إسـحق رابين (١٩٩٢–١٩٩٥). حينهـا، دعـم الأعضـاء العـرب حكومة رابين مـن الخارج، مقابـل اتفاقية أبرمت بين حزب العمل بقيادة رابين والأحزاب العربية (الجبهة الديمقراطية للسـلام والمساواة، والحزب الديمقراطي العربي).

أوصـت القائمة المشتركة (عدا التـجمع الـوطـنـي الـديـمـقـراطـي) بغانتس عند رئيس الدولة لتشكيل الحكومة، وبنت القائمة المشتركة على أن تكون «كتلة مانعة» تدعم حكومة بديلة.

أثـارت تصريحـات أيمن عودة في حينه،[١٥] ولاحقا توصية القائمة المشـتركة (عدا قائمـة التجمـع) على غانتس لرئيس الدولة، جدلا واسـعا في المجتمع الفلسـطيني. فمن ناحية انتقدت قيادات محسوبة على التجمع الوطني الديمقراطي[١٦] هذه الخطوة حتـى لو كانت من باب البراغماتية،[١٧] فـي المقابل، أثار خروج حزب التجمع الوطني الديمقراطي عن قرار باقي مكونات القائمة المشـتركة، غضبا عند بعض الأوسـاط، وخصوصا الذين يضعون إسـقاط نتنياهو، في أعلى سـلم الأولويات، وحمل البعض التجمع احتمال التفريط في شـراكة المصير والعمل المشـترك والثقة المطلوبة لمشوار إسـتراتيجي مع شـركاء مقابل أن ينجح في «التميّز» في «وطنيته» أو في «أصالة» موهومـة.[١٨] هـذا وعلى الرغـم من النقاش الحـاد، والنقد المتبادل الـذي أثارته هذه القضية، إلا أن القائمة المشـتركة، أظهرت تماسـكا وتخطّت هذه الأزمة لتحافظ على وحدتها، ما قد يدل على أنها استفادت من تجاربها السابقة في إدارة الخلافات بين التيارات السياسية المختلفة في داخلها.

ومـن جهته، رفـض حزب «أزرق أبيـض» التعهّد بتلبية مطالب القائمة المشـتركة مقابـل التوصيـة، واقتبـس أحد أعضاء الحزب في تصريح لـه رافضا إقامة حكومة أقلية بدعم المشتركة من الخارج.[١٩] هذا وفشلت مساعي الأحزاب في تشكيل حكومة، وانقضت آخر مهلة رسـمية لتشـكيل حكومـة، لتذهب إسـرائيل لانتخابات في آذار ٢٠٢٠، هي الانتخابات الثالثة خلال أقل من عام.

رافقـت جولتـيّ الانتخابـات الأخيرتين (نيسـان وأيلول ٢٠١٩)، مثل سـابقاتها، طلبات شطب لقوائم عربية أو لأعضاء في هذه القوائم، حيث وافقت لجنة الانتخابات المركزيّـة، فـي آذار ٢٠١٩، على طلب «عوتسـما يهوديت» و «الليكود» شـطب قائمة تحالف الموحدّة والتجمع، بالإضافة إلى شطب ترشيح عوفر كسيف في قائمة الجبهة، فيما أقرت قائمة الجبهة والعربية للتغيير. هذا وأقرت المحكمة العليا في وقت لاحق، إبطال قرارات الشـطب، والسـماح للقوائم ولعضو الجبهة خوض الانتخابات. وفي رده للمحكمة العليا، حول قرار الشطب، طالب مركز «عدالة» بسحب صلاحية شطب ترشيح قائمة أو شخص من لجنة الانتخابات المركزية.[٢٠]

خاضت الأحزاب العربية الانتخابات للكنيست الـ ٢٣ في الثاني من آذار ٢٠٢٠، من خلال «القائمة المشتركة» وحصلت على ١٥ مقعدا. وقد شهدت هذه الانتخابات استمرارا في ارتفاع نسبة التصويت في المجتمع العربي وصلت ما يقارب ٦٥٪.

انتخابات الكنيست الـ ٢٣

خاضت الأحزاب العربية الانتخابات للكنيست الـ ٢٣ في الثاني من آذار ٢٠٢٠، من خلال «القائمة المشـتركة» وحصلت على ١٥ مقعدا. وقد شـهدت هذه الانتخابات اسـتمرارا فـي ارتفاع نسـبة التصويت في المجتمع العربي وصلـت ما يقارب ٦٥٪ (دون احتساب المدن المختلطة) في حين وصلت النسبة العامة إلى ٧١.٥٢٪ وحصلت القائمـة المشـتركة علـى ٥٨١،٥٠٧ صوتا.[٢١] صـوّت ما يقـارب ٨٧٪ من المصوتين العرب للقائمة المشـتركة، وهي الأعلى منذ أن خاضت القائمة المشـتركة الانتخابات عام ٢٠١٥، حيث حصلت حينها على ٤٤٦،٥٨٣ صوتا، وشكلّت ٨٢٪ من الأصوات في المجتمع العربي، بينما حصلت الأحزاب اليهودية على ٢٠٪ من الأصوات [٢٢, ٢٣]

جاءت هذه النتيجة استثمارا للحملة الانتخابية للقائمة المشتركة والتي تمركزت في الحث على زيادة نسبة التصويت لها، من خلال تأكيدها على أن للناخب العربي صـوت في المشـتركة. كما ركّـزت القائمة في حملتها الانتخابيـة على إنجازاتها السـابقة، وعلى أهمية وحدتها، مشـددة على مميزات كل مرشح فيها وقدرته على تمثيل المجتمع الفلسطيني في إسرائيل ككل وفئات منه على وجه الخصوص، كما تركّـزت الحملـة الانتخابية على أن زيادة قوة تأثيرها في الكنيسـت يرتفع بزيادة عدد ممثليها.

وقـد عمـل أعضـاء القائمة بهمة على منافسـة الاهتمام المتصاعـد لدى الأحزاب الصهيونية، في استمالة الصوت العربي، الأمر الذي برز في الثلث الأخير من شهر شـباط، وبشـكل خاص، في الحملـة الانتخابية لحزب الليكود الـذي قامت بمهاجمة شرسة لممثلي القائمة المشتركة، فعلى سبيل المثال، عمم الحزب في وسائل التواصل الاجتماعـي صورة للنائبة عايدة توما سـليمان مرفقة بجملـة «٤٥ امرأة عربية قتلن في الوقت التي كانت فيه عايدة توما سـليمان رئيسـة لجنة مكانة المرأة في الكنيست – فقط الليكود يكافح الجريمة في الوسط العربي».

ووصلـت ذروة مغازلـة الليكود للصـوت العربي بتصريح لنتنياهو يفيد بسـعيه لتسـيير قوافـل الحـج والعمرة للمواطنين العـرب من مطار «بن غوريـون» في اللد مباشـرة إلى مطارات السـعودية، معلنا أنه يجري مشاورات في هذا الشأن، على أن لا تصل تكاليف الحج مبلغ ٥ آلاف شـيكل، علما أن التكاليف اليوم تصل لنحو ٢٠ ألف شـيكل. كما صرّح أنه يرى بالمواطنين العرب في البلاد جسـرا للتطبيع، وهـو الطرح الذي رفضته جميـع الأحزاب والحركات السياسـية، والتي أكدت أن تصريحـات نتنياهو جاءت في سـياق حملته الانتخابيـة، مضيفة أنه لا يتردد حتى فـي توظيـف الدين والحج والعمرة لتعزيز فرص فوزه فـي الانتخابات والبقاء على كرسي الرئاسة.

واسـتهجن الناطق بلسـان لجنة تنسـيق الحج والعمرة، الحاج عبد الرحيم فقرا، هـذه التصريحـات، و «تنصيـب نتنياهو ذاته وكيـلا للحج والعمرة للعـرب بالداخل وعرضه السياحي بتوفير رزم للحج بمبلغ ٥ آلاف شيكل». وسبق تصريحات نتنياهو هذه قرار لوزير الداخلية الإسرائيلي أرييه درعي، بالسماح لحملة الجواز الإسرائيلي السفر للسعودية لأغراض دينية وتجارية.[٢٤]

وقـد عقد بنيامين نتنياهو اجتماعـا انتخابياً لحزب الليكود في مدينة طمرة، قال فيهـا إن الليكـود «اسـتثمر في المجتمع غير اليهودي ميزانيـات تصل إلى ١٥ مليار شـيكل، أكثر مما اسـتثمرته كل حكومات إسرائيل السابقة على مدار سنوات»، وقد حضـر هـذا الاجتماع عدد قليل من أبنـاء المجتمع العربي، ورافقتـه تظاهرة رفعت شعارات رافضة لهذه الزيارة.[٢٥]

ويرجّـح أن اهتمـام الحزبين المركزيين (الليكود وأزرق أبيض) المتزايد، يعود لعدة أسـباب، الأول محاولـة ضـرب زيادة قـوة القائمة المشـتركة، ما يشـكل دليلا على أهميتهـا في الخارطة السياسـية الاسـرائيلية.[٢٦] والثاني، محاولـة من حزب «أزرق أبيـض» اسـتقطاب مصوتين جـدد على ضوء ثبات عـدد المصوتين لتيار «اليسـار»

وصلـت ذروة مـغـازلـة الـليـكـود للصوت العربي بتصريح لنتنياهو يفيد بسعيه لتسيير قوافل الحج والعمرة للمواطنين العرب من مطار «بن غوريون» في اللد مباشرة إلى مطارات السعودية.

أثـمـرت الـحـمـلـة الانـتـخـابـيـة في المجتمع اليهودي. ومع أن القائمة المشتركة لم تحصل على مقعد كامل من المصوتين اليهود، إلا أن عددهم تضاعف عن الانتخابات السابقة.

بحسب استطلاعات الرأي العام. مقابل هذا، جاءت حملة حزب الليكود المضاعفة التي تتهجم على ممثلي القائمة المشتركة من جهة وتغازل الصوت العربي من جهة أخرى، محاولة لاكتساب مصوتين من حزب أزرق أبيض وخفض التصويت للقائمة المشتركة، علما أن الليكود لا يتوقع أن تحمل له هذه الحملة مصوتين عربا، بحسب تصريحات أدلاها أحد أعضاء الحزب.[٢٧]

في المقابل، أطلقت القائمة المشتركة حملتها الانتخابية بالعبرية عشرة أيام قبل موعد الانتخابات. وهدفت هذه الحملة مخاطبة المجتمع الإسرائيلي، وتجنيد مصوتين لها من المجتمع غير العربي، مشددة على أن القائمة المشتركة هي القائمة الوحيدة في إسرائيل التي تحمل مشروعا ديمقراطيا، يطالب بالمساواة لجميع المواطنين، وتحارب في الوقت ذاته من أجل إنهاء الاحتلال. وقد توقعت القائمة المشتركة الحصول على ما لا يقل عن مقعد واحد من المصوتين غير العرب، مستندة إلى استطلاع رأي أجري بين مصوتي اليسار، أشار إلى زيادة مستمرة لقوة المشتركة في المجتمع الإسرائيلي،[٢٨] وخصوصا على ضوء خيبة الأمل من حزب «ميرتس» بانضمامه إلى حزب العمل.[٢٩]

وفعلا، أثمرت الحملة الانتخابية في المجتمع اليهودي، ومع أن القائمة المشتركة لم تحصل على مقعد كامل من المصوتين اليهود، إلا أن عدد المصوتين اليهود تضاعف عن الانتخابات السابقة، ويرجّح أن القائمة المشتركة حصلت على ما يقارب ٢٠ ألف صوت من الناخبين اليهود.[٣٠] وكان ملفتا أن هناك بلدات يهودية تضاعف فيها عدد المصوتين اليهود للقائمة المشتركة، وإن كان عدد المصوتين لم يكن كبيرا، فعلى سبيل المثال، في رمات غان تضاعف عدد مصوتي اليهود للقائمة المشتركة من ٢٨٩ صوتا في انتخابات أيلول ٢٠١٩ إلى ٥٧٣ في الانتخابات الأخيرة. تزامنت هذه الظاهرة مع انخفاض عدد المصوتين إلى ائتلاف العمل–ميرتس وغيشر، ويرجّح أن جزءا من مصوتي ميرتس صوتوا للمشتركة احتجاجا على تراجع ميرتس عن طرحها السياسي، وجاء تصويت آخرين احتجاجا على زيادة العنصرية والتمادي على الصوت العربي وممثليه.[٣١]

هذا ولا تزال قضية توصية المشتركة على حزب أزرق أبيض لتشكيل الحكومة، تشغل حيزا في الرأي العام الإسرائيلي والعربي، دون أن يكون هناك تصريح واضح من القائمة المشتركة حول الالتزام بتقديم توصية أو الامتناع عن ذلك. فعلى سبيل المثال، تخلل الحملة الانتخابية تصعيد من قبل القائمة المشتركة ضد غانتس بعد إعلان نيته ضم غور الأردن بعد الانتخابات، في تصريحات

لرئيس القائمة أنها تريد الإطاحة ليس فقط بنتنياهو إنما بنهجه أيضا، وأن المشتركة لن توصي بمن يدعم «صفقة القرن» وتهجير أهل المثلث، مشيرة إلى تصريحات غانتس تلك، ورفض مسألة الترانسفير ونقل سكان المثلث إلى الدولة الفلسطينية، كما مسألة ضم أراض فلسطينية إلى إسرائيل والتي تتعارض مع القانون الدولي.[٣٢]

يشار إلى أن الخلافات داخل المشتركة، في خصوص التوصية على غانتس لرئاسة الحكومة، ما زالت قائمة. فبالإضافة إلى معارضة التجمع الوطني الديمقراطي لهذه الخطوة، فإن نوابا في الجبهة ليسوا راضين عن التوصية، أبرزهم النائبة عايدة توما-سليمان، كما تعارضه شخصيات جبهوية لها تأثير حزبي، مثل رئيس لجنة المتابعة محمد بركة، وسكرتير الجبهة منصور دهامشة، كما أن هناك تباينا في الموقف من التوصية في الحركة الإسلامية، منها موقف النائبين السابقين، إبراهيم عبد الله ومسعود غنايم.[٣٣] وقد أكد محمد بركة في ندوة في جامعة النجاح في نابلس معارضته لهذه الخطوة، في قوله إن المشتركة تخوض الانتخابات لا لتكون احتياطيا لدى غانتس ضد نتنياهو، بل هي ضد الاثنين، وضد صفقة القرن.[٣٤]

الخلافات داخل «المشتركة»، في خصوص التوصية على غانتس لرئاسة الحكومة، لا تزال قائمة.

هذا ولم تخل هذه الانتخابات من طلبات شطب لمرشحين في القائمة المشتركة،[٣٥] فقد صادقت لجنة الانتخابات المركزية في تاريخ ٢٩/١/٢٠٢٠ على طلبات حزب «يسرائيل بيتينو» وحزب «الليكود» على شطب ترشيح ضد النائبة عن التجمع الوطني الديمقراطي في القائمة المشتركة هبة يزبك.[٣٦] وفي ٩ شباط ٢٠٢٠، ألغت المحكمة العليا قرار الشطب، بناء على استئناف تقدم به مركز «عدالة». وجاء قرار المحكمة بأغلبية قاض واحد فقط، حيث صوّت خمسة أعضاء ضد شطب النائبة يزبك، علما أن هيئة المحكمة تشكلت من تسعة قضاة. وكانت رئيسة المحكمة العليا استر حيوت، ضمن القضاة الذين أيدوا الشطب.[٣٧]

ونظر العديد من الحقوقيين بخطورة بالغة إلى توجهات المحكمة العليا الإسرائيلية في قضية النائبة يزبك، على الرغم من قبولها استئناف قرار شطبها من قبل لجنة الانتخابات المركزية. وتنبع الخطورة من أن القرار كان بأغلبية صوت واحد فقط، في قضية تنحصّر بمشاركة منشورات على الفيسبوك، من العامين ٢٠١٣ و٢٠١٥، حول الشهيدة دلال المغربي والأسير سمير قنطار. وأيضا بسبب التمييز الصارخ في توجهات المحكمة، مقارنة بالمرشحين اليهود من اليمين المتطرف الذين مثلوا أمام المحكمة في قضايا مشابهة.

وجاء في مقابلة أجراها سليمان أبو رشيد مع مدير عام «عدالة»، د. حسن جبارين، أنه وفق المعايير القانونية التي وضعتها المحكمة قبل ٢٠ عاما ودأبت على العمل وفقها طيلة الفترة الماضية، لا يمكن شطب أي مرشح استنادا إلى بينّة واحدة أو اثنتين، أضف إلى ذلك أن العليا سبق وأقرت أنه لا يمكن شطب مرشح دون إثبات أن الفعل المنسوب له هو منهجي ومتواصل، ويسيطر تقريبا على أجندته السياسية. ويشير جبارين إلى أن قراءة في قرار رئيس المحكمة، حيوت، يكشف أنها تناقش الحقائق ولا تناقش القانون، وفي هذا دلالة على أن القاضي يتحول إلى رجل سياسي أو معلق سياسي، تحكمه ميول واعتبارات شخصية. وبهذا يرى مدير عام «عدالة» د. حسن جبارين حدوث تغيير جذري في تعامل المحكمة مع تمثيل الفلسطينيين السياسيّ في إسرائيل.

يرى مدير عام «عدالة» د. حسن جبارين حدوث تغيير جذري في تعامل المحكمة مع تمثيل الفلسطينيين السياسي في إسرائيل.

ويرى جبارين أن المناخ السياسيّ وأجواء التحريض على الفلسطينيين من قبل القيادة الإسرائيلية، لا بد وأنها تؤثر على المحكمة العليا، إضافة إلى التأثير المباشر المتعلق لقرارات القضاة الذين دفعت بهم شاكيد للمحكمة العليا.

وأشار جبارين إلى أن قضية شطب النائبة هبة يزبك تعتبر، قانونيا، أقل صعوبة في قضايا شطب نواب آخرين سابقا، كما مثلا في قضية النائب عزمي بشارة والنائبة حنين زعبي. وجاء القرار بأغلبية صوت واحد، على الرغم من نشر يزبك مقالا في صحيفة «هآرتس» كان بمثابة محاورة مع المستشار القضائي عبر الإعلام، حيث شرحت فيه المنشورات المذكورة، وقالت إنها لم يكن لديها أي هدف لدعم أو الموافقة على عمل عنيف ضد المدنيين.

يذكر في هذا السياق أن الانتخابات الإسرائيلية كانت السبب الرئيسي في ازدياد التحريض ضد العرب والفلسطينيين، حيث تشير نتائج «مؤشر التحريض والعنصرية» في شبكات التواصل الاجتماعي الإسرائيلية لعام ٢٠١٩، وهو من إصدار مركز «حملة – المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي»، أن التحريض على العرب والفلسطينيين زاد في فترة الانتخابات بنسبة ٨٪، ويبرز الخطاب العنيف، بشكل خاص، ضد القائمة المشتركة، حيث يتبوأ النائبان أيمن عودة وأحمد طيبي المكانين الثاني والثالث. هذا ويذكر المركز أن عام ٢٠١٩ شهد ارتفاعا بنسبة ١٤٪ في الخطاب العنيف تجاه العرب، بواقع منشور كل ٦٤ ثانية، بحيث يصدر من بين ١١ منشورا عن العرب، منشور تحريضي واحد على الأقل.[٣٨]

شهد عام ٢٠١٩ ارتفاعا بنسبة ١٤٪ في الخطاب العنيف تجاه العرب، بواقع منشور كل ٦٤ ثانية.

٣. استمرار الملاحقات السياسيّة

الحكم بالسجن الفعلي على الشيخ رائد صلاح:

فرضت محكمة الصلح في مدينة حيفا في العاشر من شباط، السجن الفعلي ٢٨ شـهرا على رئيس الحركة الإسـلامية– الشق الشمالي، المحظورة إسرائيليا الشيخ رائد صلاح. وسيتم بموجب قرار المحكمة تخفيض ١١ شهرا كان الشيخ صلاح قضاها داخل السـجن في فترة سـابقة. وقد فرض السـجن الفعلي على الشـيخ رائد صلاح مدة ٢٤ شـهرا في ملف خطب وتصريحات إبان هبة «باب الأسـباط» (البوابـات الالكترونية) عـام ٢٠١٧، في القدس و٤ أشـهر عن ملف وادي الجـوز. ونـدد قـادة في الداخل الفلسـطيني بقرار المحكمـة مؤكدين انه ينـدرج ضمن سياسـات نزع الشـرعية عن نضـال الجماهير العربية، وبسـبب مواقف الشـيخ صلاح المتمسـكة بالمسـجد الأقصى، والتي تعرض بسـببها إلى سنوات من الاعتقال والملاحقة.[٣٩]

وفي هذا السـياق، قـال رئيس لجنة المتابعة العليا للجماهيـر العربية محمد بركة أن الحكم كان جاهزا مسبقا، وتركز على العنصرية والتحريض على فلسطيني ٤٨، مضيفا أن المستهدف هنا هو مجمل العمل والخطاب السياسي لفلسطينيي ٤٨.[٤٠]

قدم مسجّل الجمعيات في وزارة القضاء طلبا رسميا بتصفية مسرح الميدان، بعد أن طلب تحويل ملف المسرح إلى وحدة الإنفاذ والمراقبة التابع لوزارة القضاء.

٤. الملاحقات السياسية في الحقل الثقافي:

إغلاق مسرح الميدان:

بدأت ملاحقة مسرح الميدان، عقب عرض مسرحية «الزمن الموازي» عام ٢٠١٤، وهي مسـرحية مسـتوحاة من كتابات الأسـير وليد دقة. وقد جمدت وزارة الثقافة ميزانيات المسـرح في حزيران ٢٠١٥ ليقدم المسـرح في أعقابها التماسـه الأول للمحكمة العليا. وتم بعـد عـام الوصول إلـى اتفاق كان من المفترض أن يسـمح بتجديد دفع الميزانيات للمسرح. وفي شباط ٢٠١٨، وبعد مماطلة استمرت طويلا أبلغت وزارة الثقافة المسرح بعدم احقيته بالحصول على ميزانيات دعم لعامي ٢٠١٦ و٢٠١٧.[٤١] هذا وردت محكمة العدل العليا في تموز ٢٠١٩ الالتماس الذي رفعه إليها مسرح الميدان ضد قرار وزارة الثقافة وقف تمويله. وأكد قضاة المحكمة ان المسرح لا يستوفي أدني المعايير التي تبرر تمويله حكوميا بسبة قلة العروض الفنية المقدمة فيه.[٤٢]

وفي سياق متصّل، أقرّت بلدية حيفا، في شباط ٢٠١٩، تحويل ميزانية المسرح العربي بقيمة ١.٢ مليون شـيكل، إلى جمعية «المجد» بدلا من «مسـرح الميدان»، وجـاء هـذا باتفـاق مع كتلـة «الجبهـة الحيفاوية» فـي البلدية ،[٤٣] بعـد أن وصل

موضـوع مسـرح الميـدان الى طريق مسـدود، كما جـاء على لسـان رئيس كتلة «الجبهة الحيفاوية» رجا زعاترة.

وفي تشـرين الأول من عام ٢٠١٩، قدم مسـجّل الجمعيات في وزارة القضاء طلبا رسميا بتصفية مسرح الميدان، بعد أن طلب تحويل ملف المسرح إلى وحدة الإنفـاذ والمراقبـة التابع لـوزارة القضاء، تبعته رسـالة تبلغ المسـرح عن عيوب تسـمح له بطلب تصفية المسرح، منها قلة الفعاليات، والشك بعد سلامة الإدارة. لاقت هذه التطورات استحسـان الوزيرة ميري ريغف، وأيضا جمعية «بتسـلمو» والتي قادت التحريض ضد المسرح، وصرّحت « ظهر الحق، وبعد نضال استمر خمس سـنوات متواصلة، مسـرح الميدان يغلق أبوابه. على أمل أن لا يقوم أبدا بيت يمجد الإرهابيين... نحن متأكدون بأنه الآن سـيقوم بدعم مسـرح يعمل من أجل التعايش».[٤٤]

استمرار محاكمة الفنان محمد بكري

اسـتمرت الملاحقـة السياسـية للفنانـين الفلسـطينيين، إذ لا يـزال الفنان بكري ملاحقا منذ ١٨ عاما بسبب فيلمه «جنين جنين» الذي تحدث فيه عن اجتياح الجيش الإسرائيلي مخيم جنين عام ٢٠٠٢، في عملية سميت بـ «السور الواقي»، وفيه يوثق الجرائم التي ارتكبها الجيش، ويضم شهادات لسكان المخيم.

بعد السماح بعرض الفيلم عام ٢٠٠٤، بقرار من المحكمة العليا، قدم خمسة جنود إسـرائيليين شكوى قضائية ضد بكري، رفضتها المحكمة، لعدم وجود صور لهم في الفيلـم، لكنهم عادوا وقدموا التماسـا للمحكمة، فرجعت القضية الى أروقة المحاكم. لاحقا قررت الرقابة الإسرائيلية منع عرض الفيلم مرة أخرى، ولكنها سمحت بعرضه عام ٢٠١٠، لاغية بذلك قرار المحكمة.[٤٥]

في الرابع من شـباط ٢٠٢٠، عقدت المحكمة المركزية في اللد جلسـة بخصوص دعوى قذف وتشهير تقدم بها في تشرين الثاني ٢٠١٦ عقيد في الجيش ضد بكري، وطالـب بتعويضات بقيمة مليونين و٦٠٠ ألف شـيكل، ومنع عـرض الفيلم بحجة أنه يظهر في الفيلم. هذا واستنكرت القائمة المشتركة محاكمة بكري، وأدانت كل أشكال الملاحقـة السياسـية والمحاكمات العنصرية، التي يتعـرض لها بكري منذ عقدين من الزمن.[٤٦] يذكر أن الجلسـة شـهدت صدامات شـديدة بين ممثلين عن «منتدى معاقي الجيـش» وجنود الاحتيـاط وغيرهم، وبين داعمي بكري من سياسـيين فلسـطينيين ومتضامنين أجانب، كما أن البت في القضية تأجل إلى موعد لم يحدد بعد.[٤٧]

القسم الثاني: المشهد الإجتماعي

١. الجريمة في المجتمع الفلسطيني

يكثر الحديث في الآونة الأخيرة، عن زيادة نسبة الجريمة في المجتمع الفلسطيني في الداخل، فيما تتعدد التفسيرات والحلول المقترحة للحدّ من هذه الظاهرة. من جهة، تنسب مؤسسات الدولة المختلفة هذه الظاهرة إلى أسباب اجتماعية ثقافوية بنيوية، وتتعنت بوصف المجتمع الفلسطيني بالمجتمع العنيف. في المقابل، يحاجج الفلسطينيون وقياداتهم السياسيّة والاجتماعية بأن سياسات الدولة اليهودية تجاه هذه الفئة من الفلسطينيين، وتحديدا، تجاهل مؤسسات الضبط الاجتماعي المتعمّد لمعالجة هذه الظاهرة، بشكل جدي، هي سبب الانفلات وزيادة العنف.

يكثر الحديث في الآونة الأخيرة، عن زيادة نسبة الجريمة في المجتمع الفلسطيني في الداخل، فيما تتعدد التفسيرات والحلول المقترحة للحدّ من هذه الظاهرة.

يتزايد التوتر والصراع عند التطرق إلى التوصيات لحل هذه الآفة، فمن ناحية تقترح وزارة الأمن الداخلي، مدعومة من الحكومة، زيادة محطات الشرطة في التجمعات الفلسطينية، إلى جانب تجنيد فلسطينيين/ات في سلك الشرطة. في المقابل يرفض الكثير من قيادات المجتمع المحلي؛ رؤساء بعض السلطات المحلية وأيضا قيادات قطرية، هذا الاقتراح، معتبرين زيادة محطات الشرطة دون تغيير جذري للعداء البنيوي لمؤسسات الضبط تجاه الفلسطينيين، يزيد من احتمالات القمع والسيطرة. هذا إضافة الى معارضة معظم القيادات اقتراح تجنيد الشباب والشابات الفلسطينيات في أجهزة الدولة القمعية، ويقفون محتجزين في التنافر بين مواطنتهم وحتمية حل هذه الظاهرة من خلال مؤسسات الضبط الاجتماعي الإسرائيلي من جهة، وبين انتمائهم القومي من جهة أخرى، والذي يرى، بحق، أن جهاز الشرطة ببنيته، جهاز قامع وعنيف.

ظاهرة الجريمة المنظمة في المجتمع الفلسطيني

تشير المعطيات والتقارير المتوفرة حول الجريمة في المجتمع الفلسطيني، وعلى الرغم من محدوديتها، إلى أن نسبة الفلسطينيين بين السجناء المدنيين أعلى بكثير من نسبتهم في المجتمع، حيث يشير تقرير نشر في موقع «سيحاه ميكوميت» من عام ٢٠١٦، إلى أن نسبة السجناء اليهود في السجون الإسرائيلية تصل إلى ٢٧٪ فقط من السجناء المدنيين، بينما تشكّل نسبة السجناء الفلسطينيين حاملي الجنسية أو الإقامة الإسرائيلية ٤٣٪ (أكثر من ضعف نسبتهم في المجتمع)، وتصل هذه النسبة بين القاصرين إلى ما يقارب ٥٧٪ (١٦٠ من أصل٢٨١سجينا في تلك السنة).[٤٨] ويعزى هذا إلى سياسات التمييز في الجهاز القضائي تجاه الفلسطينيين، حيث تشير الأبحاث إلى أن المحاكم الإسرائيلية تميل إلى تجريم أكثر للمخالفين العرب، مقابل غير العرب، وإلى فرض عقوبة أشد عليهم.[٤٩]

يرفض الكثير من قيادات المجتمع المحلي؛ رؤساء بعض السلطات المحلية، وأيضا قيادات قطرية، اقتراح زيادة محطات الشرطة دون تغيير جذري للعداء البنيوي لمؤسسات الضبط تجاه الفلسطينيين

في المقابل، وعلى الرغم في الإفراط في العقاب والتشديد الشرطوي المشار إليه أعلاه، إلا أن تقصير المجهود الشرطوي ينحصر تحديدا في جرائم القتل عموما وجرائم استعمال السلاح على وجه الخصوص، وكذلك في قضايا قتل النساء، الأمر الذي يساهم في تفاقم هذه الجرائم وفي ارتفاع عدد ضحايا القتل.

تقصير المجهود الشرطوي ينحصر تحديدا في جرائم القتل عموما وجرائم استعمال السلاح على وجه الخصوص، وكذلك في قضايا قتل النساء.

هذا ما يؤكده بحث أجراه المركز الإسرائيلي للديمقراطية من عام ٢٠١٦ والذي استطلع ظاهرة العنف على مدى عقدين ١٩٩٠–٢٠١٠، مع تركيز على الجريمة في المجتمع الفلسطيني، حيث أشار إلى أن عدد الجرائم المعروفة لدى الشرطة بين ألف مواطن، في التجمعات الفلسطينية، أقل بكثير من التجمعات غير العربية، بينما العكس صحيح فيما يتعلق بجرائم العنف الجسدي.[٥٠] وهذا ما يمكن أن يستدل عليه أيضا من معطيات تقرير لمركز المعلومات في الكنيست في موضوع «سياسة معالجة وزارة الأمن الداخلي والشرطة في قضايا العنف الخطيرة في المجتمع العربي» من عام ٢٠١٤،[٥١] حيث هناك تفاوت بين نسبة الجانحين الفلسطينيين واليهود، بحسب نوع الجريمة، ويبرز التمثيل العالي للفلسطينيين في جرائم الاعتداءات، محاولات القتل، القتل والسرقة.[٥٢]

جرائم القتل، محاولات القتل، وجرائم الأضرار الجسدية الخطيرة

لا توفر وزارة الأمن الداخلي معطيات دقيقة وكاملة حول الجريمة في المجتمع الفلسطيني، كما يستدّل من تقرير الكنيست تحت عنوان «موضوع العنف في المجتمع العربي» من عام ٢٠١٠، حيث امتنعت الوزارة عن تزويد لجنة البحث في الكنيست بمعطيات مفصلّة حول نسبة الجريمة في المجتمع الفلسطيني بحجة «حساسية الموضوع، والحقيقة أن المعلومات هي مواد سريّة». في المقابل، فإن المعطيات حول ظاهرة السلاح والاعتداءات والقتل أكثر توفرا، لعدة أسباب، منها: الارتفاع في عدد ضحايا القتل ومعاناة عائلات القتلى، التصعيد في استعمال السلاح في الحيّز العام الذي لا يمكن تجاهله، انشغال الرأي العام بالموضوع، وكذلك انشغال أعضاء الكنيست العرب في محاولات جديّة لإيجاد حلول، وكذلك في بذل المجهود في جمع المعطيات ومساءلة الجهات الرسمية حول هذه القضية.

تشير المعطيات الرسمية إلى أنه قُتل بين الأعوام ٢٠١٤-٢٠١٦، في إسرائيل، ما يقارب الـ ١٠٠ شخص نتيجة جرائم عنف، ٦٤ منهم من «غير اليهود».

تشير المعطيات الرسمية إلى أنه قُتل بين الأعوام ٢٠١٤–٢٠١٦، في إسرائيل، ما يقارب الـ ١٠٠ شخص نتيجة جرائم عنف، ٦٤ منهم من «غير اليهود». انخفضت نسبة ضحايا القتل في المجتمع غير العربي بـ ٥٪ في كل سنة، من تلك الفترة، بينما بقيت النسبة كما هي في المجتمع العربي[٥٣]. هذا وارتفع عدد ضحايا القتل العرب

فـي عـام ٢٠١٧ إلى ٧٢ [٥٤] وفي العام ٢٠١٨، وصل العدد إلى ٧٦ [٥٥] وواصل العدد بالارتفـاع في العام ٢٠١٩ ليصل إلى ٩٣ قتيلا[٥٦] (نسـاء: ٢٠١٧:١٠– ٢٠١٨:١٤– ٢٠١٩:١١).[٥٧]

أما بخصوص جرائم محاولات القتل، فتشـير المعطيات إلى أن ٥٣٪ من مجموع ضحايـا محاولات القتـل الـ ٣٧٠ بين عامين ٢٠١٤–٢٠١٦، هم من العرب. ووصلت نسـبة المتهمين فـي جرائم محاولات القتل من العرب إلـى ٦٨٪ من مجمل المتهمين. تسـتمر هذه النسـبة المرتفعة أيضا في المعطيات المتعلقة بأضرار جسـديّة خطيرة، حيث تشـير المعطيات إلى أن نصف الضحايا ونصف المتهمين في هذه الجرائم هم من العرب (تقرير الكنيسيت ٢٠١٨).[٥٨]

جرائم المتعلقة في استعمال والتجارة في السلاح

حاز موضوع السـلاح غير القانوني وانتشـاره في المجتمع الفلسطيني على اهتمام عـال على الأصعدة جميعها؛ المجتمع الفلسـطيني، القادة السياسـيون والاجتماعيون، وكذلك الجهات الرسـمية الإسـرائيلية، وقد تطرق ديوان مراقب الدولة في تقرير خاص لتعامـل الشـرطة مـع حيازة الأسـلحة غير القانونيـة وحوادث إطلاق النـار في بلدات المجتمع العربّي والبلدات المختلطة في عام ٢٠١٨. وجاء في التقرير أن نسبة المخالفات التي تتعلق بالأسلحة وإطلاق النار بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٦ كانت أعلى بـ ١٧.٥ ضعفا من نسبة المخالفات نفسها لدى السكّان اليهود. وأن نسبة المصابين من السكان العرب جـراء حـوادث العنف التي اسـتخدم فيها السـلاح الحي أعلى بــ ٢.٥ الى ١٢ ضعفا من نسـبة المصابين من جرّاء أحداث مثيلة في أوسـاط أخرى من المجتمع الإسرائيلي. وأضـاف التقريـر أن معطيات الشـرطة بـين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٦، تبـين أن ٩٥٪ من المشتبه بهم بجرائم إطلاق النار في منطقة سكانية، كانوا من المجتمع العربي.[٥٩]

وعلـى الرغـم من فرض السـرّيّة على جزء مـن التقرير، بحجة الحفـاظ على أمن الدولة، أشار التقرير أن معظم الأسلحة تصل إلى المجتمع العربي من ثلاثة مصادر رئيسـية: السرقات من جيش «الدفاع الإسـرائيلي»، التهريب من الأردن، والتصنيع فـي الأراضي الفلسـطينية المحتلة عام ١٩٦٧، «يهودا والسـامرة» بلغـة التقرير.[٦٠] كما تشـكّل شركات الحراسة الخاصة، وسرقة أسلحة من مصانع الأسلحة، وسرقة أسلحة من مجندين إسرائيليين خارج قاعدة الخدمة، مصادر إضافية للسلاح.[٦١]

شـدد مراقـب الدولة في تقريره أن التعـاون بين جميع الجهات ذات العلاقة في الشرطة في موضوع الأسلحة في المجتمع العربي، «تشوبه النواقص والعيوب»،[٦٢]

وأشـار أن انعـدام التعاون التـام يؤدي إلى فقـدان معلومات اسـتخبارية، وإلى تعامل مع الحالات نفسها في الوقت نفسه بين وحدات شرطة مختلفة دون تنسيق. وعلى الرغم من التحسـن الذي طرأ على التعاون بين هذه الجهات، إلا أن شـرطة إسـرائيل لا تتلقى إلى الآن من الجيش والشـاباك معلومات بشكل جار كجزء من روتين العمل المعتاد.

تأكد المعطيات المتوفرة، على فشـل الجهات الرسـمية في التعامل مع هذه القضية تحديدا. وتشير معطيات مركز الكنيست للمعلومات في تقرير من عام ٢٠١٤[٦٣]، إلى أن تمثيـل العـرب فـي الملفات التي تعاملت معها الشـرطة في قضية الأسـلحة، بين السنوات ٢٠٠٦ و٢٠١٣، أعلى بـ ١٠ أضعاف من تمثيل اليهود، فعلى سبيل المثال، وصل عدد الملفات في قضايا «امتلاك/ حيازة جزء من سلاح أو ذخيرة»، المتهم فيها عربي (في الفترة المذكورة نفسها) إلى ٤،٣٣٠ ملفا مقابل ٢،٦٠٣لليهود، كما تتفاوت بشكل كبير هذه النسبة في قضايا «حيازة سلاح غير مرخص» ٤،٩٥٥ ملفا اتهاميا لمتهمين عرب و١،٩٣١ لمتهمين يهود.

تبين معطيات الشرطة بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٦، أن ٩٥٪ من المشتبه بهم بجرائم إطلاق النار في منطقة سكانية، كانوا من المجتمع العربي.

على الرغم من خطورة هذه الجرائم واتسـاع انتشـارها، إذ وصل عدد السـلاح غيـر القانونـي إلى ٤٠٠ ألف، ٨٠٪ منها في المجتمـع العربي[٦٤] وزيادة عدد ضحايا القتل من المجتمع الفلسـطيني، حيث كانت ٧٠٪ من حالات القتل في أوسـاطه جراء اسـتعمال الأسـلحة النارية،[٦٥] لم تختلف هذه المعطيات مع مرور الزمن، فتقرير لجنة معلومات الكنيست من العام ٢٠١٨، يؤكد على استمرار ارتفاع تمثيل العرب في مثل هذه التهم، حيث وصلت نسبة الملفات التي يتهم فيها عربي بحيازة سلاح غير قانوني بين السنوات ٢٠١٤ و٢٠١٦ إلى ٢،٢٨٩ مقابل ٥١٤ لمتهم يهودي.[٦٦]

تتضـح أكثـر خطورة جرائم السـلاح، فيمـا لو أخذنا بعين الاعتبـار أن ليس كل هذه الجرائم يتم التبليغ عنها للشرطة. ويفيد التقرير ذاته الذي أرسلته النائب حنين زعبي إلى مراقب الدولة، أنه واسـتنادا إلى اسـتطلاعات ضحايا العنف، ٢٥٪ فقط من جرائم العنف تبلّغ بها الشرطة، وخصوصا على ضوء أن هناك إفادات تشير إلى أن السـلاح نفسـه الذي ضبط في جريمة معينة قد يعود للمتاجرة فيه في «السوداء» مرة أخرى.[٦٧]

لا يتوقـف اسـتهتار مؤسسـات الضبـط الاجتماعي الإسـرائيلية فقـط عند عدم ضبـط الأسـلحة غير القانونية، إنمـا يطال تعامل هذه المؤسسـات لاحقا لفتح ملف في الشرطة، فتشير المعطيات، من التقرير ذاته، أن ٧٠٪ من الملفات التي يتهم فيها عربـي، تغلـق دون تقـديم متهم للمحاكمة مقابـل ٥٢٪ من هذه الملفـات في المجتمع

الإسرائيلي. و٥٣٪ من الملفات التي تكون فيها الضحية عربية تغلق بسبب عدم توفّر أدلّة كافية، مقابل ٣٧٪ من الجرائم في المجتمع اليهودي.

تتهم قيادات المجتمع العربي مؤسسات الدولة بمعرفة هوية الجاني، وبالتكاسل المتعمد، ومقابل احتجاج الشرطة بعدم تعاون المجتمع الفلسطيني معها لكشف هوية الجناة، تضع النائب حنين زعبي إصبع الاتهام على غياب وسائل حماية كافية لضحايا جرائم العنف والسلاح [٦٨].

لا يتوقف استهتار مؤسسات الضبط الاجتماعي الإسرائيلية فقط عند عدم ضبط الأسلحة غير القانونية، إنما يطال تعامل هذه المؤسسات لاحقا لفتح ملف في الشرطة: ٧٠٪ من الملفات التي يتهم فيها عربي، تغلق دون تقديم متهم للمحاكمة.

الجريمة المنظمة

في سلسلة تقارير مفصّلة عن ظاهرة الجريمة والسلاح، أعدتها المخرجة سهى عراف لموقع «سيحا مكوميت» باللغة العبرية ونشرها موقع «عرب ٤٨»، باللغة العربية، في إطار تعاون بين الموقعين، يتكشف أن منظمات الإجرام باتت ظاهرة شديدة الانتشار في المجتمع الفلسطيني، لدرجة أطلق عليها في التقارير تسمية «دولة داخل دولة». يعمل في هذه المنظمات بحسب التقارير، مئات الجنود، يعملون في الإجرام «العادي» وفي تجارة الأسلحة والمخدرات، تعمل هذه المنظمات لصالحها وتقدم أحيانا خدمات لمنظمات قطرية.

قد تمتلك هذه المنظمات مصالح تجارية كالمطاعم وحوانيت كبيرة، قاعات أفراح وغيرها، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وتبيّن التقارير من خلال مقابلات مع رجال شرطة سابقين ونشطاء اجتماعيين ومهنيين من المجتمع الفلسطيني، على أن سبب انتشارها في السنوات الأخيرة هو الفراغ الذي خلفته مطاردة السلطات لـ «منظمات الجريمة» وتقويض عملها، حيث كانت هذه المنظمات في المجتمع العربي، تعمل إلى حينه، وكيلا ثانويا لدى المنظمات اليهودية. تمتلك هذه المنظمات بحسب التقرير ذاته، «أسلحة تضاهي أسلحة جيش بأكمله، آلاف قطع السلاح المختلفة، ومئات العبوات الناسفة الجاهزة للتشغيل».

تشير التقارير أن هذه المنظمات اخترقت أيضا السلطات المحلية، وقد جاء على لسان بعض المستطلعين في إحدى هذه التقارير أن السلطات المحلية أصبحت أشبه بـ «منجم ذهب» لمنظمات الإجرام العربية، ومصدرا قانونيا للدخل. فإلى جانب استغلال التوترات العائلية والطائفية التي ترافق انتخابات السلطات المحلية في الداخل الفلسطيني، كون السلطات المحلية هي المشغّل الأكبر في المجتمع الفلسطيني، اتسعت بحسب د. ثابت أبو راس وتعمقت ظاهرة تسلل الإجرام إلى السلطات المحلية، بسبب الأموال الكبيرة التي أصبحت بحوزة السلطات بفضل

تقارير: منظمات الجريمة اخترقت أيضا السلطات المحلية، لتصبح أشبه بـ «منجم ذهب» لها، ومصدرا قانونيا للدخل.

الميزانيـات الإضافية التي تحصل عليهـا في أعقاب القرار ٩٢٢ – قرار حكومي من عام ٢٠١٥ وينص على تخصيص ١٥ مليار شـيكل لـ «تطوير» المجتمع العربي، هذا بالإضافـة إلى أن القرار ذاته يمنح السـلطات المحلية نفسـها مبالـغ أكبر من المال، للتخطيـط والبنـاء وتطوير المدارس وتعبيد وشـق الطرق وغيرهـا.[٦٩] وفي تأكيد على اسـتفحال هذه الظاهرة تشـير التقارير إلى أنه خلال السـنة الماضية فقط، أطلقت عيارات نارية على نحو ١٥ من رؤساء السلطات المحلية (من أصل ٧٥ سلطة محلية في المجتمع العربي إجمالا).

الشرطة «لجان الصلح» ومنظمات الجريمة

لـم يقتصر دور الشـرطة في إهمـال معالجة الجريمة المنظمـة، وبالتالي تعزيزها فـي الداخل الفلسـطيني، من خـلال إهمال معالجـة ظاهرة السـلاح، وغض النظر عـن المجرمـين، بل وصل الحال أن تتعاون الشـرطة مع شـخصيّات تنسـب لها هي نفسها (الشرطة) تهمة الضلوع في واحدة من المنظمات السبع الكبرى في المجتمع العربي،[٧٠] لحل مشكلة اختطاف طفل من مدخل بيت عائلته ونقله إلى مكان مجهول، واحتفال الشرطة بإرجاع الطفل سالما لعائلته بصور مع الشخص ذاته.

تؤكد هذه القضية ما جاء في رسـالة النائب حنين زعبي إلى المستشـار القضائي للحكومة بخصوص تواطؤ الشرطة مع منظمات الجريمة في المجتمع العربي. وتذكر الرسالة ذاتها أنه إضافة إلى أن الشرطة تتعامل مع بعض الجرائم كأحداث موضعية، متجاهلة كونها جزءا من منظومة أكبر، تعمل على حل بعضها من خلال القبض على أضعف حلقة في الشـبكة، دون خلخلة المنظومة نفسـها،[٧١] فهي (الشرطة)، وبحسب الشـهادات التي تسـتند إليها زعبي في رسالتها، تمتنع عن المس بالعلاقات «الودية» مـع منظمـات الجريمة، من أجل الحفـاظ عليها كمصادر مخابراتيـة «ضرورية»، ما دامت هي الأخيرة، تلتزم بشروط اللعبة، وفق الرسالة.

لا يقتصـر تقصيـر الشـرطة على هـذه الآليات، بل إنها تسـتغل زيـادة الجريمة والأزمة التي يعاني منها المجتمع الفلسـطيني، جراء زيادة الخوف والشـعور بالعجز تجاهها، لإعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني. فتشير التقارير الصحافية المذكورة سـابقا، ورسـالة النائبة زعبي ذاتها، إلى أن الشـرطة تشـجّع التوجه إلى حل جرائم السـلاح عن طريق ما يسـمى «لجان صلح»، «الشـرطة تريد الهدوء، والصلح، ببساطة تامة، هو إرجاء للنهاية» كما جاء على لسان ضابط شرطة متقاعد عمل ضابط استخبارات في عدد من البلدات العربية.[٧٢] وإلى جانب كون هذه

اللجـان، غيـر تمثيلية وغير منتخبة وذكورية دون أي تمثيل نسـائي فيها، فهي تعزز المبنـى العائلي والتراتبي الذكوري في المجتمع الفلسـطيني، دون أن يكون للمجتمع سـيطرة على تركيبتها، يشـارك في بعضها، أعضاء تعترف الشرطة ذاتها أن لديهم مرتبة متقدمة في منظمات الجريمة.[٧٣]

الفلسطينيون لا يشعرون بالأمن والأمان في بلداتهم

بناء على ما جاء أعلاه، فليس بالغريب أن يشـعر الفلسـطينيون بعدم الأمان في بلداتهم. هذا ما تؤكده مسوحات قامت بها كل من جمعيّة الجليل ومبادرات إبراهيم. ففي «مسـح العنف في المجتمع الفلسـطيني بإسـرائيل، ٢٠١٨» الذي قام به مركز ركاز فـي جمعيـة الجليـل – الجمعية العربيـة القطرية للبحوث والخدمـات الصحيّة، صـرّح ٣٨.٧٪ مـن الأفراد بعدم شـعورهم بالأمان أثناء التجـول بمفردهم في حي سكنهم خلال ساعات الليل، بواقع ٢٩.٨٪ بين الذكور و ٤٧.٦٪ بين الإناث. وترتفع هذه النسبة بين الذكور المنتمين للفئة العمرية ٦٥ وما فوق، إذ بلغت ٤٠.١٪ مقارنة بـ ٢٩.٨٪ بين الذكور بشكل عام. وتصل نسبة عدم الشعور بالأمان أثناء التجول خلال الليل بين الأفراد المقيمين في منطقة الوسط لتصل إلى ٦٠.٣٪.[٧٤]

تستغل الشرطة الإسرائيلية زيادة الجريمة والأزمـة التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني، لإعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني.

يؤكـد اسـتطلاع «مبادرات إبراهيم» بالتعاون «مؤسسـة شـموئيل نامان لبحوث سياسـات قومية» حول «العنف، الجريمة والشـرطة في التجمعـات العربية» من عام ٢٠١٨[٧٥]، هـذه المعطيـات، ويشـير إلى أن أكثر من ربع السـكان الفلسـطينيين في إسـرائيل يشـعرون بعدم الأمان الشـخصي في بلداتهم، بسـبب العنف، مقارنة بـ ١٢.٨٪ من السكان اليهود.

وليس بالغريب أيضا أن ٨٠.٣٪ من بين الفلسطينيين المستطلعين بحسب استطلاع مبادرات إبراهيم، يجدون أن ظاهرة العنف هي الأكثر إثارة للقلق، بواقع ٧٧٪ يجدون ظاهرة السلاح وجرائم السلاح الأكثر إقلاقا في حياتهم. كما صرّح ما يقارب الـ ٧٠٪ من المسـتطلعين في مسـح «ركاز» بأن استعمال السـلاح في النزاعات بين الناس بات أمرا طبيعيا. وصرّح ٩٠.٨٪ من مسـتطلعي مسـح «مبادرات إبراهيم»، بأن الحصول على سلاح في إسرائيل بات سهلا جدا، بواقع ٣٣.٨٪ من اليهود.

وليس بالغريب أيضا، أن أكثر من ٧٥٪ من الأفراد صرحوا عن موافقتهم المقولة بأن الدولة معنية بانتشـار العنف في البلدات العربية (الجليل)، وأن مسـتوى رضى العرب عن جودة علاج الشـرطة للشـكاوى التي تقدموا بها لا تزيد عن ٣٥٪ مقابل ٤٧.٩٪ لدى اليهود[٧٦].

وفـي تأكيـد على أن الفرضيـة التي جاءت في بداية هـذا الفصل بخصوص دور الشرطة ومؤسسات الدولة في انتشار ظاهرة العنف المتعلقة بالسلاح، تحديدا، وأن الإفـراط الشـرطوي لا ينطبق على جميـع المخالفات، عبّر ٤٥.٢٪ من المسـتطلعين العرب عن أن تعامل الشـرطة جيد إلى جيد جدا مع مخالفات قوانين السـير، بينما عبّـر ١٦٪ منهـم فقط عن رضاهم من تعامل الشـرطة فيما يتعلق بقضايا السـموم واستعمالها، والحرب على منظمات الإجرام في المجتمع العربي، كما أفاد ما يقارب الـ ٨٥٪ من المسـتطلعين بـأن الأحكام المخففة في جرائم السـلاح سـبب كبير في استمرار انتشارها[٧٧].

يجد ٨٠.٣٪ من بين الفلسطينيين المستطلعين بحسب استطلاع مبادرات إبراهيم، أن ظاهرة العنف هي الأكثر إثارة للقلق، بواقع ٧٧٪ يـجـدون ظـاهـرة الـسـلاح وجـرائـم السلاح الأكثر إقلاقا في حياتهم.

جرائم قتل النساء

قـد يعتّم انتشـار قضايـا القتل وجرائم السـلاح فـي المجتمع الفلسـطيني على خصوصية قضايا قتل النسـاء، وإلى أن هناك هبوطا في هذه الجرائم في السـنوات الأخيرة،[٧٨] وهي آفة اجتماعية كتب عن خصوصيتها الكثير من الباحثات والجمعيات النسويّة. ليس هذا المكان للدخول في تفاصيل الفرق بين هذه الجرائم والعنف العام، ولكن اكتفي هنا بالإشـارة إلى أن معظم قضايا قتل النسـاء في الداخل الفلسطيني وأيضـا عالميـا، ترتكب من قبل أحد أفراد عائلة الضحيّة، وللجرائم ميزات سياسـية اجتماعية جندرية وأحيانا اقتصادية.

مع هذا، ينسـحب اسـتهتار مؤسسـات الضبـط الاجتماعي على هـذا النوع من الجرائـم، فيفيد تقريـر النائبة زعبي (المذكور أعلاه) إلى أن ٤٠٪ من ضحايا جرائم قتل النسـاء في إسـرائيل هن عربيـات، وأن ٨٠٪ من هـذه الضحايا كن قد تقدمن بشكوى للشرطة، مقابل ٤٠٪ من الضحايا الإسرائيليات. وتضيف النائب زعبي إلى أن معظم الجناة في قتل النساء اليهوديات يتم تقديمهم بلقضاء بينما ٢٠٪ فقط من الجناة العرب يتم تقديمهم للقضاء.

إجحـاف الدولـة وتمييزها فـي تخصيص موارد لمعالجة هذه الظاهرة هي سـبب إضافـي في اسـتمرارها. إذ تقول منال شـلبي، مديرة جمعيـة «آذار»، وهي منتدى مهنـي لمحاربـة قضايا قتل النسـاء، تعمل على تأهيل كـوادر مهنية لمعالجة موضوع العنـف ضد النسـاء، بأن خطـة الطوارئ التي قدمـت لرئيس الحكومـة لاحقا للقاء مجموعـة مـن العاملين في هذا المجـال مع وزيرة الرفاه والمسـاواة الاجتماعية، وتم الاتفاق بموجبها على إقامة أطر لعلاج النساء اللاتي يتعرضن للعنف ولعلاج الرجال العنيفـين، إضافـة إلى مـلاكات لعمـال اجتماعيين متخصصين، لم تخـرج إلى حيّز

ينسحب استهتار مؤسسات الضبط الاجتماعي على جرائم قتل النساء.

التنفيذ، وذلك على الرغم من تحويل ميزانية من وزارة المالية إلى وزارة الرفاه، وذلك على الرغم من مرور أكثر من سنة على الاتفاق.[٧٩]

مكافحة الجريمة المنظمة: ما بين احتجاجات جماهيرية وتعزيز تواجد الشرطة في التجمعات الفلسطينية

تتكثف الجهود الجماهيرية بمبادرة القيادة السياسيّة والاجتماعية للاحتجاج على هـذه الظاهرة، وتتمثـل الاحتجاجات في تنظيم تظاهرات محلية [٨٠] وأيضا تظاهرات قطرية وإضرابات عامة[٨١] وصلت ذروتها في أن أقامت قيادات الداخل خيمة اعتصام وأعلنت الإضراب عن الطعام مدة ثلاثة أيام احتجاجا على استمرار تفشي الجريمة والعنف.[٨٢] هذا إضافة إلى مجهود أعضاء الكنيسـت العرب في مطالبة المؤسسـات الرسـمية بأخـذ دورها في معالجة الظاهرة من خـلال التوجه إلى الوزارات المختلفة والمبـادرة إلـى نقاش في الكنيسـت حـول العنف والجريمـة والإجرام فـي المجتمع العربي،[٨٣] أو إرسال تقارير لمراقب الدولة، كما أشرنا سابقا إلى تقرير النائبة زعبي.

ومن ناحية أخرى، تتركزّ جهود الدولة ومؤسساتها في إحداث تغيير جوهري في موقـف المجتمـع العربي تجاه الشـرطة، دون فعل حقيقي لتغيير عداء الشـرطة لهذا المجتمـع. وقـد أعلن في أيار ٢٠١٦ عن إنشـاء مديرية تطوير خدمات الشـرطة في المجتمع العربي، ضمن خطة خمسيّة هدفها تعزيز علاقات الشرطة بالمجتمع العربي. وفقـا للخطة، كمـا جاء في تقرير مراقب الدولة،[٨٤] ستسـاعد المديرية في افتتاح ١١ مركزا للشـرطة في أوسـاط المجتمع العربي كما ستضيف إلى ملكات الشرطة ٦٠٠ وظيفة مخصصة لرجال شرطة مسلمين، وفق لغة التقرير.

هـذا وقـد أعلن رئيـس الحكومة الإسـرائيلية بنيامين نتنياهو في تشـرين الثاني ٢٠١٩ عن تشـكيل طاقم لمكافحة العنف والجريمة في المجتمع العربي، وكلّف طاقما بوضع خطة لمكافحة هذه الظاهرة، يستغرق إعدادها شهورا، وسيترأس الطاقم قائم بأعمال المدير العام لمكتب رئيس الحكومة.[٨٥] وقد جاء أنه تقرر أن تعمل الشرطة بشكل مكثّف في البلدات العربية، بداعي الحفاظ على أمن السكان، وطلب نتنياهو «البحث عن الميزانيات الضرورية لإنشاء المزيد من مراكز الشرطة في البلدات العربية».[٨٦]

عبّرت القائمة المشـتركة عن أن إقامة طاقم لمعالجة العنف والجريمة خطوة واحدة من خطوات عديدة يجب أن تتخذها الحكومة لمعالجة الفشل والتواطؤ. وأضافت بأنها تتابع بحذر آليات تنفيذ هذا القرار الحكومي، وحذرّت من أن يتم التعامل مع افتتاح محطات شرطة جديدة في البلدات العربية على أنه جوهر الخطة.[٨٧]

تقرير النائبة زعبي: ٤٠٪ من ضحايا جرائم قتل النساء في إسرائيل هن عربيات، وأن ٨٠٪ منهن الضحايا كن قد تقدمن بشكوى للشرطة، مقابل ٤٠٪ من الضحايا الإسرائيليات.

تتركزّ جهود الدولة ومؤسساتها في إحداث تغيير جوهري في موقف المجتمع العربي تجاه الشرطة، دون فعل حقيقي لتغيير عداء الشرطة لهذا المجتمع.

فـي المقابـل، رفض العديد من رؤسـاء السـلطات المحليّة إقامة مراكز للشـرطة في بلداتهـم، وكان النائـب السـابق ورئيس لجنـة المتابعـة حاليا، محمد بركـة، على رأس المعارضـين، والـذي يرى أن الهدف من هذه المحطات هو تجنيـد «أبنائنا وبناتنا لقوات الأمن وللخدمة القومية (المدنية)».[٨٨] تتركز المعارضة لأسباب تتعلّق بعدم الثقة بالشرطة، كما جاء على لسـان رئيس اللجنة الشـعبية وعضو مجلس محلي جسـر الزرقاء، سامي العلـي، «أن أنمـاط التعامل ومحاربة الجريمـة التي تنتهجها الشـرطة مبنية على عقلية اسـتخبارات وعنصريـة».[٨٩] إضافـة إلى أن هذه المراكز سـتقوم علـى أراضي البلدات العربيـة، الشـحيحة أصـلا. وقد أشـار مراقب الدولـة في تقريره حول جرائم السـلاح إلـى صعوبـة العثور على أراض وبنايات لغرض إنشـاء مراكز الشـرطة الجديدة، وذلك لقلـة الأراضي والبنايـات، إضافة إلى صعوبة الحصول على ترخيص بسـبب معارضة السـطات المحلية لإنشاء مراكز للشـرطة داخل مناطق نفوذها.[٩٠] وفي حال وافق رئيس إحدى السلطات المحلية على افتتاح مركز للشرطة، سيواجه غالبا بمعارضة من السكان، كما كان الحال في فتح مركز للشرطة في بلدة كفر كنا عام ٢٠١٧.[٩١]

أقل ما يقال في إقامة محطات للشـرطة في البلدات العربية، بأنها ليسـت وصفة سـحرية لمواجهة الجريمة والحد منها، فكما تبيّن معطيات التقرير الصحافي الموسّـع حول العنف في المجتمع الفلسطيني، المذكور أعلاه، لا يقلل افتتاح محطات الشرطة في التجمعات العربية من نسـبة الجريمة. فعلى سـبيل المثال، قتل ٣ شـبان في قرية مجـد الكـروم، في وضح النهار، بعد ثمانية أشـهر فقط من افتتـاح احتفالي لمحطة الشـرطة فـي البلد. وكذلك فـي أم الفحم، فقد أقيمت محطة للشـرطة في المدينة في العام ٢٠١٤، وفي السنة نفسها وقعت جريمتان، ثلاث جرائم في ٢٠١٧، وفي العام ٢٠١٨، وقع في المدينة ما لا يقل عن سـبع جرائم قتل، وشـهدت المدينة عام ٢٠١٩، سـت جرائـم قتل، الحصيلة ١٩ قتيـلا في أم الفحم منذ افتتاح محطة الشـرطة في المدينة. وشهدت مدينة كفر كنا أربع جرائم قتل في المعدل بعد إقامة محطة الشرطة فيها عام ٢٠١٧.[٩٢]

إجمال لفصل جرائم السلاح في المجتمع الفلسطيني

مقابـل الادعـاء بأن وزارة الأمن الداخلي تتجاهـل الجرائم الحاصلة في المجتمع الفلسـطيني (under policing)، وبهـذا تسـاهم فـي تفاقمهـا، تشـير المعطيـات وتصريحات قيادات الشـرطة، إلى عكس هذا تماما (over Policing) كما يسـتدل من تصريحات، روني الشيخ، القائد العام لشرطة إسرائيل عام ٢٠١٥ « حين تكون

نسـبة الجريمـة أعلـى في مجتمعات معينـة، وأيضا لدى العرب وفي شـرق القدس، وتنشـر هذه الإحصائيات وتعلن، عندها، وعندما يلتقي شـرطي في مشتبه، سيشك فيه أكثر من أي مشبوه آخر، وهذا طبيعي».[٩٣] وعليه، يبدو جليّا، أن ما يزداد بوتيرة مقلقة للغاية، هو نوع محدد، خطير جدا في حدّ ذاته، من الجريمة، ألا وهي الجريمة المنظمة، وانتشار واستعمال متزايد للسلاح الحي.

وفي حين تقترح الدولة زيادة مراكز الشـرطة للحد من هذه الظاهرة، يسـتدل، أن زيادة مراكز الشرطة في البلدات العربية و/أو زيادة انخراط عرب في سلك الشرطة، لم يشـكّل ضمانا للحد من هذه الجرائم. حيث لم يشـفع مثلا وجود مراكز للشـرطة في مدينتي اللد ويافا منذ عشـرات السـنين لأبناء وبنات المدينتين اللتان عرفتا نسبا عالية من جرائم الأسلحة.

وعلـى الرغم من عـدم وجود خطة وتجند حقيقي من قبل مؤسسـات الضبط لمنع هذه الجرائم حتى الآن، قد يكون الاهتمام الزائد من قبل المؤسسـات الإسـرائيلية، الحكوميـة منهـا وغير الحكومية، مؤشـرا إلـى قلق متزايد، وخصوصـا من إمكانية انزلاق جرائم السلاح إلى البلدات الإسرائيلية، كما يمكن أن يفهم من إشارة مؤتمر هرتسـليا ٢٠١٩، بـأن علـى الدولة الاعتـراف أن قضية الإجـرام والعنف هي تحدٍ إستراتيجي، ولن يبقى إلى الأبد منحصرة فقط داخل المجتمع العربي، ولن يبقى في مجال الجنائي فقط .[٩٤]

وجب الإشارة أيضا إلى أن تعظيم هذه الجرائم والتغطية الإعلامية لها باستعمال فضفـاض لكلمـة عنف وزيادة العنف فـي المجتمع العربـي، دون التحديد أن جرائم السـلاح والجريمـة المنظمـة هي التي في ازدياد، تسـاهم في تعميـق وتأبيد تجريم المجتمع الفلسـطيني عامة، الأمر الذي يزيد من شـعور عدم الأمان الاجتماعي ومن زعزعة الثقة داخل المجتمع الفلسطيني.

٢. المسكن، الفقر والتعليم:

استمرار الهجمة على المسكن الفلسطيني

في حصيلة أولية لما يسميه المحامي قيس ناصر، أحكام قانون «كيمينتس»، الذي سـن خصيصا للتصدي لما تصفه السلطات الإسرائيلية بظاهرة البناء غير المرخّص فـي المجتمع العربي، يظهر أنه خلال تسـعة أشـهر فقط من بـدء تطبيق الأحكام في كانـون الأول ٢٠١٨، فرضـت غرامات بقيمة ١٥ مليون شـيكل في ٤٠ مخالفة فقط، أصـدرت المحكمـة العليا لاحقا، في تشـرين الثاني ٢٠١٩، أمـرا احترازيا بتجميد

الأحـكام، وطالبـت الدولة بالإجابة على لماذا لا تمهـل المخالفين مدة كافية من الوقت لترتيـب الإجـراءات المطلوبة منهم.[٩٥] تضاف هذه المعطيات إلى ١٥٤ حالة تم خلالها الانصياع للإنذارات ووقف العمل وهدم ما تم بناؤه لتفادي المخالفة، بحسب ما جاء في مقابلة صحافية مع المحامي المتخصص في هذه القضايا.[٩٦]

ويضيف قيس ناصر أن الحديث يدور عن ٦٠ ألف بيت غير مرخّص، دون احتساب القرى غير المعترف بها في النقب، ودون أخذ حاجة المجتمع الفلسـطيني الذي يتشـكّل ٤٥٪ منه من الجيل الشـاب، إلى سـتة الاف شـقة سـكنية سـنويا بعين الاعتبار. في مقابل هذه المعطيات، فإن وتيرة إنهاء إجراءات الحصول على خارطة تفصيلية للتوحيد والتخطيـط في القرى والمـدن العربية، التي بموجبها فقط يمكن للمواطن الحصول على رخصه، تستغرق الكثير من الوقت، ما يعني أن المواطن قد يكون بحاجة إلى ما يقارب الـ ٢٥ عاما للحصول على رخصة بناء على أرضه الخاصة.

لم تتوقف إسـقاطات هذا القانون على المخالفات فقط، إنما قامت السلطات فعليا بهدم العشرات من البيوت في القرى والمدن العربية. نذكر منها هنا للمثال لا للحصر مدينة قلنسـوة، حيث أرسـلت لسكان حي شمال شـرق المدينة بلاغات استدعاء، من اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء، تمهيدا لتسـليمهم أوامر هدم لبيوتهم، بادعاء البناء غير المرخّص. وقد سـلّمت السـلطات، نحو ٢٥ من أصحاب البيوت، بلاغات تمهيدا لأمـر الهـدم.[٩٧] وفي شـباط من هذا العام، داهمت قوات كبيرة من الشـرطة وحرس الحدود، بالإضافة إلى جرافات وشاحنات تابعة لدائرة أراضي إسرائيل، حي شنير في مدينة اللد، تمهيدا لهدمه وتهجير عائلة أبو كشك حيث يسكن ما يقارب الـ ١٠٠ شخص، بحجة البناء غير المرخّص.[٩٨]

لا يزال النقب الفلسطيني، يشهد تنفيذ مخططات تهجير واسعة تبتلع ٤٠٠ ألف دونـم، وتهجير سكانها إلـى مخيمات سكن مؤقـت، من أجل بدء العمل بأسرع ما يمكن على مخططات السلب.

ويشـار هنـا أن قانـون «كيمنيـس»، وقد قصد منـه العرب تحديدا، طـال القرى الزراعيـة اليهوديـة «الموشـافيم»، ما اضطر رئيـس الحكومة نتنياهو، إلى تسـجيل شريط يخاطب فيه المزارعين في إسرائيل، ويعلن أنه طلب من طاقمه الخاص تجميد تطبيـق أحكام القانون في الموشـافيم ريثمـا يتم إيجاد حلول لقضايـا البناء هناك. وقـد أثـارت هذه القضية رد فعل من وزيرة العدل، آنذاك، ايليت شـاكيد والتي قالت فـي مقابلة راديو «قصدنا في قانون كيمنتس تشـديد تطبيق القانون على البناء غير المرخص عند العرب. أنا لا أريد إلغاء القانون، ولكن يجب أن ندرس إمكانية تغييره في النهاية، فهو يثقل كثيرا على المزارعين اليهود».[٩٩] هذا وشـهدت «لجنة المالية» في نهاية كانون الأول ٢٠١٩، نقاشا حادا حول القانون، وقد طالب معظم أعضاء اللجنة بتجميده، وبشـكل اسـتثنائي اجتمع أعضاء القائمة المشـتركة مع أفيغدور ليبرمان،

ضد القانون،[١٠٠] وقد تكون معارضة المزارعين اليهود دافعا في إعادة النظر في هذا القانون وإمكانية تعديله.

في المقابل، لا يزال النقب الفلسطيني، يشهد تنفيذ مخططات تهجير واسعة تبتلع ٤٠٠ ألف دونم، وتهجير سكانها إلى مخيمات سكن مؤقت، من أجل بدء العمل بأسرع ما يمكن على مخططات السلب.[١٠١] وقد أعلنت سلطة «توطين البدو»، بحسب تقرير لرأفت أبو عايش، عن مخطط الـ «كرفانات»، والذي يقضي بتهجير قرابة ٣٦ ألف عربي من قراهم التاريخية، مقسمة ضمن ثلاثة مخططات، تقضي الأولى بتهجير ٦ قرى ثابتة؛ اللقية، كسيفة، حورة، تل السبع، شقيب السلام وعرعرة النقب. فيما يضم المخطط الثاني «أبو بسمة» المجلسين الإقليميين واحة الصحراء والقيصوم، ويضاف إليهم مخطط ثالث، وهو مخطط حي «بير الحمام». يشكّل هذا المخطط بديلا عن «مخطط برافر» الذي تم تجميده في أعقاب مظاهرات شعبية واسعة.[١٠٢]

تشير معطيات مؤسسة التأمين الوطني، أن نسبة العائلات العربية الفقيرة لعام ٢٠١٨ بلغت ٤٥.٣٪.

وتم في سياق مخططات تهجير النقب هدم قرية العراقيب مسلوبة الاعتراف للمرة الـ١٧٣ على التوالي. وهدمت القرية في المرة الأخيرة في تاريخ ١٩ من كانون الثاني ٢٠٢٠، حيث هدمت السلطات الإسرائيلية، مساكن القرية، وذلك بعد ثلاثة أيام من هدمها في المرة السابقة.[١٠٣] هذا وقد سبق الهدم اعتقال الشيخ صيّاح الطوري، بدون أن توجه له أي تهمة، وقد حرر في اليوم ذاته، ويذكر أنه سبق وأن دخل الشيخ الطوري، السبعيني، سجن الرملة لقضاء محكومية بالسجن الفعلي مدة ١٠ أشهر، بعد أن أدانته محكمة الصلح في بئر السبع، بتهمة قضائية نسبت له، من بينها «الاعتداء على أراضي الدولة» و١٩ تهمة متعلقة بـ «اقتحام أرض عامة خلافا للقانون الإسرائيلي».[١٠٤]

الفقر

تشير معطيات مؤسسة التأمين الوطني، أن نسبة العائلات العربية الفقيرة لعام ٢٠١٨ بلغت ٤٥.٣٪ للعائلات و٥٧.٨٪ عند الأطفال. تشمل هذه النسب معطيات الفقر في شرقي القدس المحتلة، والتي على الرغم من كونها مرتفعة جدا، شهدت انخفاضا في مستوى الفقر بنسبة ٢٠٪ (٧٤.٧٪ في عام ٢٠١٧ إلى ٥٨.٨٪ عام ٢٠١٨)، وإذا ما احتسبنا نسبة الفقر عند الفلسطيني في الداخل، بدون القدس المحتلة، فيتضح أنها ارتفعت من ٤٢.٦٪ عام ٢٠١٧ إلى ٤٤.٢٪ عام ٢٠١٨، في حين وصلت نسبة الفقر العامة في إسرائيل، من العام نفسه إلى ٢٠.٤٪ (مقابل ١٩.٤٪ في العام ٢٠١٧).[١٠٥]

برز العام الماضي النضال النسوي في المجتمع الفلسطيني بشكل خاص، حيث انطلق في هذا المضمار حراك «طالعات» وحملة «السوار» ضد التحرشات الجنسيّة.

التعليم

أظهـرت نتائـج الامتحان الدولي لتقييم الطلبـة (بيزا) للعام ٢٠١٨، ما كان معروفا سابقا بخصوص التمييز الصارخ ضد جهاز التعليم العربي في البلاد، وأظهـرت النتائـج تدني مسـتوى التحصيـل العلمي في المـدارس العربية في إسـرائيل مقارنة بالمدارس اليهودية، إذ حافظ الطالب اليهودي على المسـتوى نفسـه مقارنة بامتحان عـام ٢٠١٥، بينما انخفض مسـتوى تحصيل الطالب العربـي بشـكل بـارز، مؤكدة اسـتمرار اتسـا ع الفجـوات بـين المجموعتين. بالإضافة، تشـير النتائج إلى أن الفجوات بين الطلاب ذوي التحصيل المرتفع وذوي التحصيـل المنخفـض فـي إسـرائيل هي الأوسـع من بين الـ ٧٥ دولة المشاركة في هذا الامتحان،[١٠٦] وأن الفروقات بين التحصيل بين الطلاب العرب واليهـود تبقـى جديّة حتـى عند المقارنة بـين طلاب من الخلفيـة الاقتصادية– الاجتماعية نفسها.

ينبـع تدنـي نتائج امتحانات بيزا في المدارس العربية، من التمييز الذي تمارسـه السـلطات الإسرائيلية بحق المواطنين الفلسطينيين، وخصوصا في مجال الميزانيات والموارد للمدارس والطلاب العرب. وتكمّن أهمية هذا الامتحان في أنه وعلى العكس مـن امتحانـات دوليّة أخرى تهتـم في قياس إلمام الطالب في المعـارف التي تعلمها، فـإن امتحـان بيـزا يقيس المهارات وقـدرة الطلاب فـي التعامل والتأقلـم مع البيئة المحيطة وسـوق العمـل، ويقيس هذا الامتحـان القدرة على الإبدا ع، حل المشـاكل، التفكير النقدي، والعمل في طواقم.[١٠٧] ما يعني أن نتائج هذا الامتحان لا تؤشر فقط على تدني مسـتوى التعليم العربي في الحاضر، إنما أيضا أن مسـتوى التعليم في المدارس العربية لا يؤهل الطالب/ة العربي في التحضر لسوق العمل، ولا في تخطي تحديـات الحياة البالغة، وبالتالي تفرض عليه مسـبقا حياة فقر وتخلّف عن أسـواق العمل المستقبلية.

تطالب «طالعات» في وضع قمع المجموعات المهمشّة في أولوية النضال الفلسطيني.

النضالات الاجتماعية

برز العام الماضي النضال النسـوي في المجتمع الفلسـطيني بشكل خاص، حيث انطلق في هذا المضمار حراك «طالعات» وحملة «السوار» ضد التحرشات الجنسيّة.

وحراك «طالعات» هو حراك نسوي جديد أطلقته مجموعة من النساء الفلسطينيات المسـتقلات، جاء في أهدافه «حريتنا هي قضية في لب تحررنا الوطني الفلسـطيني، حيث لا وطن حر دون نساء حرات».[١٠٨] انطلق الحراك بعد قضية مقتل إسراء غريب التي أثارت غضبا شـديدا في الشـارع الفلسـطيني، وقد بادرت هذه المجموعة إلى

مظاهـرات ووقفـات احتجاجية ضد العنف ضد المرأة في عدة مواقع في فلسـطين، شـارك فيهـا مئـات النسـاء في فلسـطين وعواصم العالـم العربي، كمـا رافق هذه المظاهرات، حملة إعلامية واسعة، سلطت الضوء على قضايا العنف التي تحدث في المجتمع وداخل البيوت. شملت الحملة الإعلامية نشر فيديوهات، كما وزعت مناشير والدعوات في الأحياء والبلدات العربية، وإلصاق منشورات وصور على الجدران وفي الساحات العامة.

يطالـب الحـراك بإعادة تعريـف التحرر الوطني الفلسـطيني، ففي ظل واقع تكثر فيـه منظومـات القمع التي تغذي بعضهـا البعض، وفي ظل ازديـاد ضحايا العنف من الفئات المهمشـة، تطالب «طالعات» في وضع قمع المجموعات المهمّشة في أولوية النضـال الفلسـطيني. ويضيـف، أنه على مدار سـنوات، تم تهميـش قضايا العنف والمجموعات المهمشـة، في النضال السياسـي الفلسـطيني، واعتبارها شـأنا يمكن التعامل معه فقط بعد التحرر من الاسـتعمار، وشـكلت سـاحات النضال السياسي مساحات أخرى يتم فيها استنساخ العنف والإقصاء، وجاء حراك «طالعات» ليحارب هذا النسيان والتجاهل السياسي للقضايا المجتمعية في فلسطين، وليذكر بأن التحرر هو مفهوم عام وشامل.[١٠٩]

حملة السوار ضد التحرشات الجنسيّة في المجتمع الفلسطيني

أطلقت جمعيّة السـوار– حركة نسـوية عربية– حملتها «كل يوم شـهادة» في ٢٥ تشـرين الثاني تزامنا مع اليوم العالمي لمناهضة العنف على جميع أشـكاله وأنواعه ضد النسـاء. وتضمنت الحملة، سـت عشرة شـهادة لنساء ناجيات من التحـرش والاعتداء الجنسـي، اخترن أن يشـاركن بقصصهن من خلال المنصة الالكترونية، وعممت هذه الشـهادات علـى صفحة الجمعية وعلى موقع التواصل الاجتماعي «الفيسبوك».[١١٠]

تعاطت هذه الحملة مع تابوهات اجتماعية، وأثارت جدلا واسـعا في المجتمع الفلسـطيني، وخصوصا شهادات نسـاء اتهمن شخصيات اجتماعية وسياسيّة معروفـة في المجتمع الفلسـطيني. طرحت الحملة تحديات كبيرة وأسـئلة مهمة حـول مفاهيـم القوة، القهر، الطبقية، واحتد النقاش بشـكل خاص، حول قضية اخضـاع الشـهادات إلـى معايير أدلـة وبراهـين، وطولبت النسـاء على إثبات شـهاداتهن، وخصوصـا فيمـا يتعلق بالشـهادات التـي تناولت الشـخصيات السياسية في الحملة.[١١١]

إجمال

جاءت صفقة القرن، وخصوصا البند المتعلّق بإمكانية نقل سكان قرى ومدن من منطقة «المثلث» في إسرائيل، إلى الدولة الفلسطينية لتُأكد من جديد علاقة إسرائيل بالمواطنين الفلسطينيين. فمواطنة الفلسطينيين في إسرائيل كما تبين المعطيات في هذا الفصل، لا تضمن لهم لا المساواة ولا الحياة الكريمة ولا المستقبل الواعد، كما لا توفر لهم هذه المواطنة الحماية، لا الفردية ولا الجماعية، ويسهل على الدولة التنازل عنهم مقابل ضمان ميزان ديمغرافي يهودي.

في ظل هذه الظروف، تجد القيادة الفلسطينية في الداخل نفسها أمام تحديّات جدّية، وأمام معادلة صعبة، تعمل وحدتها في الوقت الحالي على تأمين الحد الأدنى من الحصانة والقوة. فهي تحاول بشكل مستمر إيجاد التوازن بين دورها في المطالبة بالحقوق المدنيّة لأبناء وبنات شعبها، وبين انتمائها القومي، وتحاول، ليس دائما بنجاح كبير، عدم الانزلاق للتنازل عن المطالب القومية مقابل تحصيل حقوق مدنية. وفي الوقت ذاته، تتنافس القيادة القطرية المتمثلة في «القائمة المشتركة» مع لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية، وتهمش دورها أحيانا، كما تتنافس مع تعاظم قوة السلطات المحلية، بفعل الميزانيات التي تحظى بها الأخيرة من الخطة الاقتصادية ٩٢٢، الخطة نفسها التي تساهم في تفاقم جرائم السلاح وانعدام الأمن العام في المجتمع.

بالإضافة، تساهم ظاهرة انتشار السلاح والجريمة المنظمة في شعور الفلسطينيين في إسرائيل بعدم الأمان في بلداتهم، فتستغل مؤسسات الدولة هشاشة المجتمع مقابل هذه الآفة لزيادة التعقّب والسيطرة على المجتمع، وتكشف في آن واحد عن ضعف القيادات القطرية والمحلية في إيجاد حلول جديّة في ظل عداء بنيوي للشرطة ومؤسسات الدولة.

الهوامش

١. انظر/ي "القائمة المشتركة: صفقة القرن تكرّس الاحتلال والاستيطان وتصفيّ حقوق الشعب الفلسطيني"، على موقع **صحيفة الاتحاد الالكتروني**،٢٠٢٠/١/٢٨، (على الرابط http://bit.ly/3bZmds6 آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٢٠)

٢. انظر/ي " ندوة سياسية حول إسقاطات "صفقة القرن" في حيفا"، على الموقع الالكتروني **لعرب ٤٨**، ٢٠٢٠/٠٢/١١، (على الرابط http://bit.ly/2una4MT آخر مشاهدة ٢٠/٢/٢٠٢٠)

٣. انظر/ي يواف ايتيئيل وتل شلو، "غضب في المشتركة على بند تبادل السكان في صفقة القرن:"الترانسفير لن يمر"، **موقع واينت**، ٢٠٢٠/١/٢٨(على الرابط https://bit.ly/2TbvTZf آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٢٢)

٤. انظر/ي "المطران حنا: مصيرنا واحد.. بوحدتنا نحمي البقاء". على موقع **الصحيفة الاتحاد الالكتروني**، ٢٠٢٠/٠٢/٨، (على الرابط http://bit.ly/39XirxL آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٢٢)

٥. موشيه كوهن، "رؤساء السلطات في المثلث ضد صفقة القرن:" لا يمكن أن يفرض علينا أن ننقل دولة"، **معاريف** ٢٠٢٠/١/٣٠، (على الرابط https://bit.ly/2VDHpOK، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٢٢)

٦. أنال شيخ يوسف، "رئيس بلدية الطيبة المحامي شعاع مصاروة منصور يبعث مكتوب ردا على صفقة القرن"، **الطيبة نت** ٢٠٢٠/٢/٢، (على الرابط http://bit.ly/3929i7b أخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/١٢)

٧. ربيع سواعد وضياء حاج يحيى، "تظاهرات في البلدات العربية تنديدا بـ "صفقة القرن"، موقع **عرب ٤٨**، ٢٠٢٠/١/٣١، (على الرابط http://bit.ly/2vRWph7 (شوهد ٢٠٢٠/٢/١٢).

٨. اسحق خطيب، "الآلاف يتظاهرون في باقة الغربية احتجاجا على صفقة القرن"، **موقع مكان**، ٢٠٢٠/٢/١، (على الرابط https://bit.ly/39eN3ut، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٣/٢)

٩. انظر/ي "اجتماع للجنة المتابعة والفصائل الفلسطينية ضد "صفقة القرن"، على **موقع ٤٨**، ٢٠٢٠/٢/١٨، (على الرابط http://bit.ly/2PhFrj8، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٢٠)

١٠. انظر/ي "الثلاثاء تظاهرة للمتابعة أمام السفارة الأميركية في تل أبيب ضد "صفقة القرن" **موقع الصحيفة الاتحاد الالكتروني**، ٢٠٢٠/٢/٢٠، (على الرابط http://bit.ly/2HlQRs2 ، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٣/٢)

١١. انظر/ي "نتائج الانتخابات (أيلول ٢٠١٩) في المجتمع الفلسطيني ومعانيها، قراءة أولية" **مدى الكرمل** (على الرابط //:http bit.ly/39exenU ، آخر مشاهدة٢٠٢٠/٢/٢٢).

١٢. المصدر السابق

١٣. حاييم لفينسون، يوناتان ليس وجاكي خوري، " رئيس حزب العمل غاباي: ليس هناك ضرورة لفك المستوطنات كجزء من اتفاق سلام"، **هارتس**، ٢٠١٧/١٠/١٦، (على الرابط https://bit.ly/32lqvQk ،آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/١٢)

١٤. ناحوم برنياع، "أيمن عودة يفاجئ" مستعد للدخول في ائتلاف حكومي مركزيسار"، **واينت**، ٢٠١٩/٨/٢٢، (على الرابط https://bit.ly/3cl7oQV آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/١٢)

١٥. وديع عواودة، " تصريحات لأيمن عودة حول مشاركة العرب في حكومة جديدة تثير ضجة واسعة في إسرائيل" **القدس العربي**، ٢٠١٩/٨/٢٢ (على الرابط http://bit.ly/2v9eabJ آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/١٢)

١٦. عوض عبد الفتاح، "بين اليسار الصهيوني والقائمة المشتركة" على **موقع عرب ٤٨**، ٢٠٢٠/١/١٨، (على الرابط http:// bit.ly/2PvzQWE، آخر مشاهدة ٢/٣/٢٠٢٠)، وباسل غطاس، " مشروع تقزيم القائمة المشتركة"، موقع عرب ٤٨، ٢٠٢٠/١/٢٢، (على الرابط http://bit.ly/2VfCC5V، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/١٢)

١٧. رامي منصور، "ملهاة غانس والعرب"، على **موقع عرب ٤٨**، ٢٠١٩/١٠/٢٢، (على الرابط http://bit.ly/3abfvh2 آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٢٨)

١٨. القدس العربي، "جدل واسع لدى فلسطينيي الداخل، حول رفض حزب التجمع توصية القائمة المشتركة على غانتس"،**القدس العربي** ٢٠١٩/١٢/٢٤، (على الرابط http://bit.ly/38Tv78L آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/١٢)

١٩. يونتان ليس، " عضو الكنيست تروبير من أزرق أبيض: يلغي إقامة حكومة أقلية بدعم المشتركة من الخارج". **هارتس** ٢٠١٩/١٠/٢٧، (على الرابط https://bit.ly/2PEV0RZ آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/١٢)

٢٠. "عدالة، عدالة للمحكمة العليا: يجب سحب صلاحية شطب مرشحين وقوائم من لجنة الانتخابات لعدم دستوريتها"، **موقع عدالة** ٢٠١٢/٣/١، (على الرابط https://bit.ly/3aiFEKT، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/١٢)

٢١. انظر/ي "نتائج نهائية لانتخابات الكنيست ٢٣"، موقع لجنة الانتخابات المركزية، (على الرابط .https://votes23.bechirot gov.il/، اخر مشاهدة ٢٠٢٠/٣/١٠)

٢٢. انظر/ي "قراءة تحليلية في نتائج انتخابات الكنيست ال ٢٣ (اذار ٢٠٢٠) في المجتمع الفلسطيني– تقدير موقف"، **موقع مدى الكرمل** اذار ٢٠٢٠، (على الرابط http://bit.ly/2wlWYu4، اخر مشاهدة ٢٠٢٠/٣/١٠)

٢٣. مركز الاستطلاعات، "معدّل جميع الاستطلاعات" على موقع **هآرتس** (على الرابط https://bit.ly/2VCWsZ8 آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٢٩)

٢٤. محمد محسن وتد، "الحج والعمرة بواسطة نتنياهو: تطبيع لتنفيذ "صفقة القرن". **موقع عرب ٤٨**، ٢٠٢٠/٢/٢٠، (على الرابط، http://bit.ly/32gJdhO آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٢١)

٢٥. ايناس مريح، "طمرة: تظاهرة رفع شعارات ضد نتنياهو والليكود"، **عرب ٤٨** ٢٠٢٠/٢/٢٦، (على الرابط http://bit.ly/2T-5vUxM، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٢٨)

٢٦. يحيى أمل جبارين، "د. ثابت أبو راس لبكرا: التحريض المستمر على المشتركة دليل على أهميتنا في الخارطة"، **على موقع بكرا** ٢٠٢٠/٢/٢٨، (على الرابط http://bit.ly/2To2Ost، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٢٨)

٢٧. يوسي فيرتر، "تحليلات – من أجل مقعد أو اثنين، نتنياهو على استعداد ان يحرق الدولة كلها"، **هارتس**، ٢٠٢٠/٢/٢٨، (على الرابط https://bit.ly/3abN7eO، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٢٨)

٢٨. "استطلاع رأي معمق يظهر ارتفاعا مستمرا في دعم القائمة المشتركة في صفوف المجتمع اليهودي"، موقع **الجبهة بالعبرية**، ٢٠٢٠/٢/٢٦، (على الرابط http://bit.ly/2I6KXRK آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٢٨)

٢٩. يوفال ايتيئيل "في القائمة المشتركة يتمتعون من الدمج في اليسار، ويبنون عى الصوت اليهودي"، **موقع واللا نيوز**، ٢٠٢٠/٢/٢٢، (على الرابط https://bit.ly/2wk57oy، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٢٨)

٣٠. ميخال بعيلان " الضعف عن الانتخابات السابقة: مصوتي القائمة المشتركة اليهود"، **موقع واللا نيوز** ٢٠٢٠/٣/٥، (على الرابط http://bit.ly/2Q0l9uM، اخر مشاهدة ٢٠٢٠/٣/١٠).

٣١..هاجار شيزاف "اليهود يهرولن: المشتركة قويت في المجمعات ذات الغالبية اليهودية"، موقع هأرتس، ٢٠٢٠/٣/٥، (على الرابط https://www.haaretz.co.il/news/elections/.premium–1.8630282، اخر مشاهدة ٢٠٢٠/٣/١٠).

٣٢. انظر/ي تصريحات أيمن عودة، رئيس القائمة المشتركة على صفحة تويتر، ٢٠٢٠/٢/١١ (على الرابط https://bit.ly/32E-J73Q، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٢٢)

٣٣. أحمد دراوشة، "المشتركة: التوصية ثلاثية...الخسارة رباعية". موقع **عرب ٤٨**، ٢٠٢٠/٢/١٦، (على الرابط http://bit.ly/2vV5khN، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٣/٢)

٣٤. انظر/ي "بركة يحذر من مراهنة فلسطينية على نتائج الانتخابات الإسرائيلية"، موقع **الصحيفة الاتحاد الالكتروني**، ٢٠٢٠/٢/٢٠، (على الرابط http://bit.ly/2Tbnq74 آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٢٠).

٣٥. وديع عواودة، "بين القائمة الاشتراكية والمشتركة... سجل عمليات الشطب الإسرائيلية للقوائم العربية" موقع **القدس العربي** ٢٠٢٠/١/٢٠، (على الرابط http://bit.ly/2T82LRj، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٣/٢)

٣٦. انظر/ي "لجنة الانتخابات المركزية تشطب ترشيح النائبة يزبك"، **موقع عرب ٤٨**، ٢٠٢٠/١/٢٩، (على الرابط http://bit.ly/2Phwbve، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٢٠)

٣٧. انظر/ي "العليا" الإسرائيلية تلغي قرار شطب النائبة يزبك. **عرب ٤٨**، ٢٠٢٠/٢/٠٩، (على الرابط http://bit.ly/37QwsvR آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٢٢)

٣٨. "مؤشر العنصرية والتحريض ٢٠١٩: الانتخابات كانت السبب الرئيسي بازدياد التحريض ضد العرب والفلسطينيين"، حملة– المركز العربي لتطوير الاعلام الاجتماعي، على **موقع حملة الالكتروني**، ٢٠٢٠/٢/٢٦، (على الرابط http://bit.ly/399Z18W، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٢٨)

٣٩. عرب ٤٨، "الحكم بالسجن الفعلي على الشيخ رائد صلاح ٢٨ شهرا". على **موقع عرب ٤٨**، ٢٠٢٠/٢/١٠، (على الرابط http://bit.ly/38ThshZ، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٢٢)

٤٠. محمد محسن وتد، "بعد سجنه ٢٨ شهرا.. الشيخ رائد صلاح وعقود من الملاحقة والاعتقال". ٢٠٢٠/٢/١٠. على **موقع الجزيرة الالكتروني** (على الرابط http://bit.ly/2HSvNz6، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٢٢)

٤١. عرب ٤٨، "وزارة الثقافة تلغي ميزانيات مسرح الميدان"، موقع **عرب ٤٨**، ٢٠١٨/٠٢/١٩. (على الرابط http://bit.ly/2VfmbGl، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٢٠)

٤٢. أبراهام كوهين، "العدل العليا ترد التماس مسرح الميدان وقف تمويله حكوميا"، **مكان**، ٢٠١٩/٩/٢٣، (على الرابط https://bit.ly/2I6SfVD، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٠٢/٢٢)

٤٣. اوديا شفاتس، "الميدان يغلق وميزانيته تتحول إلى مسرح المجد". **راديو حيفا**، ٢٠١٩/٢/٢٧، (على الرابط http://bit.ly/2Php8Tu، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٠٢/٢٣)

٤٤. يئير التمان، "مسرح الميدان في الطريق الى النهاية"، **إسرائيل اليوم** ٢٠١٩/١٠/١٠، (على الرابط http://bit.ly/3aku69W، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٢٢)

٤٥. فنتينا شولي، "فيلم "جنين–جنين" الفلسطيني في أروقة المحاكم منذ ١٧ عاما"، **انديبيندنت عربية**، ٢٠١٩/١١/٢٧، (على الرابط http://bit.ly/2PjRpZA، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٠٢/٢٣)

٤٦. انظر/ي "محاكمة الفنان محمد بكري تستأنف الخميس في مركزية اللد"، **موقع صحيفة الاتحاد**، ٢٠٢٠/٠٤/٠٢، (على الرابط http://bit.ly/39XgqBB، أخر مشاهدة ٢٠٢٠/٠٢/٠٧)

٤٧. سيفان حيلوي وجلعاد موراغ، "توثيق: اضطرابات عنيفة في جلسة المحكمة "جنين–جنين"، محمد بكري يرفع إصبعه الوسطى"، **واينت**، ٢٠٢٠/٠٢/٠٦ (على الرابط https://bit.ly/2Vx5s1Q، أخر مشاهدة ٢٠٢٠/٠٢/٢٣)

٤٨. نوعم روتم، "معطيات سلطة السجون: فقط ربع السجناء في إسرائيل هم من اليهود"، **سيحاة ميكوميت** ٢٠١٦/٠٨/٣١، (على الرابط http://bit.ly/2SUFuDH، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٠٢/١)

٤٩. تومر زرحان ويوناتان ليس، "بحث حول المحاكم: يتم التمييز ضد العرب في الأحكام"، **هارتس**، ٢٠١١/٠٨/٠٢،(على الرابط https://bit.ly/2VzPsfl، أخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/١)

٥٠. نوعام زولسمان، يونتان وودبريج وسامي ميعاري (٢٠١٦)، "مؤشرات الجريمة في إسرائيل بين سنوات ١٩٩٠–٢٠١٠، والتركيز على المجتمع العربي" **القدس: المركز الإسرائيلي للديمقراطية** (على الرابط https://bit.ly/389g6hS، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٣/٢)

٥١. رائـدة حسيسـي ونعمـة تشـنر، "سياسـة معالجـة وزارة الأمن الداخلـي والشـرطة للعنف الخطيـر في المجتمـع العربي"، ٢٠١٤/٧/٢٩، **مركز البحث والمعلومات في الكنيست**، (كتب هذا التقرير بناء على طلب النائب حنين زعبي)

٥٢. انظر/ي صفحة ٨، من المصدر السابق

٥٣. رينا بنيطا، "معطيات حول عنف خطير في المجتمع غير اليهودي"، ٠٨/٢/٢٠١٨، لجنة المعلومات الكنيست (كتب التقرير بطلب من النائبة عايدة توما، عن القائمة المشتركة).

٥٤. انظر/ي احصائيات ضحايا العنف في المجتمع العربي على صفحة مركز امان- المركز العربي للمجتمع الامن ، (على الرابط https://bit.ly/2QHDTzt اخر مشاهدة ١٠/٣/٢٠٢٠)

٥٥. انظـر/ي "٧٦ عربيـا بينهـم ١٤ امرأة ضحايا جرائم القتل عام ٢٠١٨"، علـى **موقع عرب ٤٨**، ٢٠١٨/١٢/٣١، (على الرابط http://bit.ly/2x1Kw97، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/١٢)

٥٦. ضياء حاج يحيى، "٧ جرائم قتل في عام: من ينقذ كفر قاسم؟"، على موقع **عرب ٤٨**، ٢٠٢٠/١/٠٧ (على الرابط .http://bit ly/39dGs3s، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/١٢)

٥٧. تشير معطيات مركز أمان أن ضحايا الشرطة وقوات الأمن من الفلسطينيين في الداخل منذ عام ٢٠٠٠ وصلت إلى ٥٦ ضحية.

٥٨. انظر/ي تقرير لجنة المعلومات الكنيست ٠٨/٠٢/٢٠١٨، مصدر سبق ذكره.

٥٩. اقرأ/ي موجز تقريرمراقب الدولة، "تعامل شـرطة إسـرائيل مع حيازة الأسلحة غير القانونية وحوادث إطلاق النار في بلدات المجتمع العربي والبلدات المختلطة"، ٢٠١٨.

٦٠. انظر/ي المصدر السابق.

٦١. نهاد علي وروت لفين-حين، "العنف، الجرينة والشـرطة في البلدات العربية - تقرير الأمن الشـخصي والجماهيري -٢٠١٨"، حزيران ٢٠١٨، مبادرات إبراهيم ومؤسسة شموئيل نئمان لدراسة سياسات قومية.

٦٢. المصدر السابق.

٦٣. انظر/ي "لجنة معلومات الكنيست" ٢٠١٨/٢/١٨، مصدر سبق ذكره.

٦٤. حنين زعبي، "الجريمة في المجتمع العربي: خروقات في علاج الشرطة" تقرير مقدم لمراقب الدولة، ٢٠١٧/١/٠٨.

٦٥. انظر/ي المصدر السابق.

٦٦. رينـا بنيطـا، "معطيات حول عنف خطير فـي المجتمع غير اليهودي"، ٢٠١٨/٢/٠٨، **لجنة المعلومات الكنيسـت** (كتب التقرير بطلب من النائبة عايدة توما، عن القائمة المشتركة).

٦٧. تقرير مقدم من حنين زعبي إلى مراقب الدولة، ٢٠١٧، مصدر سبق ذكره

٦٨. انظر/ي المصدر السابق.

٦٩. سهى عراف، "كيف تحولت السلطات المحلية العربية الى "منجم ذهب" لمنظمات الاجرام؟"، ترجمة سليم سلامة، على موقع **عرب ٤٨**، ٢٠٢٠/١/١٥، (على الرابط، http://bit.ly/2Tr8cLt، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/١٢)

٧٠. ايلي سـنيور، "الرجل الذي أرجع كريم للبيت: "اتصلت للشـرطة وقلت لهم: قلنسوة في أيدينا"، **واينت** ٢٠١٨/٠٧/١٣، (على الرابط، https://bit.ly/32HaBG1 ،آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٠٢/٢٤)

٧١. تقرير النائبة حنين زعبي لمراقب الدولة، ٢٠١٧، مصدر سبق ذكره

٧٢. سـهى عراف، "الشـرطة دفيئة لمنظمات الإجرام: مجرمون، ضباط شـرطة ولجان صلح"، ترجمة سليم سلامة على **موقع عرب ٤٨**، ٢٠٢٠/١/١٩، (على الرابط http://bit.ly/2PvByqX، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/١٢)

٧٣. رسالة النائبة حنين زعبي إلى مراقب الدولة، مصدر سبق ذكره

٧٤. أحمد شيخ محمد، سوسن مرجية ومحمد خطيب "مسح العنف في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل "٢٠١٨، حزيران ٢٠١٩، شـفاعمرو: **جمعية الجليل**- الجمعية العربية القطرية للبحوث والخدمات الصحية (على الرابط https://bit.ly/32ly75m، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٣/٢)

٧٥. انظر/ي تقرير مبادرات إبراهيم ومؤسسة شموئيل نئمان لدراسة سياسات قومية، مصدر سبق ذكره

٧٦. انظر/ي تقرير مبادرات إبراهيم ومؤسسة شموئيل نئمان لدراسة سياسات قومية، مصدر سبق ذكره

٧٧. المصدر السابق.

٧٨. سـليمان أبو رشـيد، "منال شـلبي: مجتمعنا ما زال يشكل دفيئة لقتل النساء بشكل غير مباشر"، ٢٠١٩/١١/٣٠، على موقع عرب ٤٨، (على الرابط http://bit.ly/38cK98u، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٢٠)

٧٩. المصدر السابق

٨٠. انظر/ي "اسـتمرار المظاهرات في الداخل رفضا للجريمة" **موقع وطن الاخباري**،٢٠١٩/١٠/٠٥، (على الرابط .https://bit ly/32KVyvc، آخر مشـاهدة ٢٠٢٠/٣/٢)، و"تظاهرة حاشـدة في شـفاعمرو احتجاجا على تفشـي العنف والجريمة"، **موقع الاتحاد**، ٢٠١٩/٠٥/٢١، (على الرابط http://bit.ly/3cmFmEw، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٢٢)

٨١. انظـر/ي مظاهـرة ضد تواطؤ الشـرطة مـع العنف والإجرام، على صفحة لجنـة المتابعة على الفيسـبوك (الرابط .http://bit ly/3ajs9un، آخـر مشـاهدة ٢٠٢٠/٣/٢) ومظاهرة أخرى في تشـرين الثاني في الناصـرة، بدعوة من لجنة مكافحة العنف والجريمة في الناصرة ولجنة المتابعة العليا لفلسطينيي الداخل، ناهد درباس "مئات في مظاهرة ضد العنف وتفشي الجريمة في الناصرة"، **العربي الجديد**، ٢٠١٩/١/٢٢ (على الرابط http://bit.ly/2VABLN9، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٢٢)

٨٢. نضال وتد، "قيادات بالداخل الفلسطيني تبدأ اضرابا عن الطعام احتجاجا على تفشي الجريمة"، على **موقع العربي الجديد**، ٢٠١٩/١١/٠٣، (على الرابط http://bit.ly/2wfA2SX، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٢١)

٨٣. "الكنيست تناقش العنف والإجرام في المجتمع العربي بمبادرة القائمة المشتركة وبحضور الوزير اردان" – **موقع بكرا** ، ٢٠١٩/١٠/٣٠، (على الرابط http://bit.ly/39epIJH، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٢٠)

٨٤. اقرأ/ي تقرير مراقب الدولة، مصدر سبق ذكره

٨٥. "بداعي مكافحة العنف: مراكز شرطة وخطة يستغرق إعدادها شهورا"، **موقع عرب ٤٨**، ٢٠١٩/١٠/٢٩، (على الرابط http://bit.ly/2vrwjld، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٠٢/٢٠)

٨٦. انظر/ي المصدر السابق

٨٧. انظر/ي المصدر السابق

٨٨. سهى عرّاف، "افتتاح مراكز الشرطة في البلدات العربية: جرائم القتل لم تقل". (ترجمه عن العبرية سليم سلامة)، على موقع **عرب ٤٨**، ٢٠٢٠/٠١/٢٠، (على الرابط http://bit.ly/2T9beVG، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٠٢/٢٢)

٨٩. ضياء حاج يحيى، "جسر الزرقاء: رفض واسع لإقامة مركز للشرطة "، على **موقع عرب ٤٨**، ٢٠١٧/١١/١٤، (على الرابط http://bit.ly/32C3ZJ7، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٣/٢)

٩٠. اقرأ/ي تقرير مراقب الدولة، مصدر سابق

٩١. انظر/ي "افتتاح مركز الشرطة في كفر كنا ومواطنون يحتجون ويحملون صور الشهداء"، **موقع كل العرب**، ٢٠١٧/١١/٢٢، على الرابط http://bit.ly/2Tc6FKq، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٣/٢)

٩٢. المصدر السابق

٩٣. داني أدينو أبابا، ايلي سنيور ويوفال كرني، "طبيعي أن نشك بهم"، **يديعوت احرونوت**، ٢٠١٦/٠٨/٣١ (على الرابط http://bit.ly/2VBn3FH ، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٠٢/١٢)

٩٤. ميخائيل ميلشتاين، "بين الاغتراب والاندماج، نظرة معمقّة على **المجتمع العربي في إسرائيل**"، تلخيص ندوة في إطار مؤتمر هرتسليا، ٢٠١٩/٧/٢.

٩٥ "العليا تصدر أمرا احترازيا بتجميد غرامات قانون "كامنيتس"، **موقع عرب ٤٨** ،٢٠١٩/١١/٢٥، (على الرابط http://bit.ly/2wYRsDP، آخر مشاهدة ٢/٣/٢٠٢٠)

٩٦. انظر/ي مقابلة مع المحامي قيس ناصر، حاوره سليمان أبو رشيد، نشرت في **موقع عرب ٤٨**، في تاريخ ٢٠١٩/٩/٢١، (على الرابط http://bit.ly/389UCI3، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٣/٢)

٩٧. ضياء حاج يحيى، "قلنسوة: حي كامل في مرمى الهدم"، **موقع عرب ٤٨**، ٢٠١٩/١١/٩، (على الرابط http://bit.ly/2Tm-4wKY، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٢١)

٩٨. انظر/ي "عملية إخلاء واسعة لبيت عائلة أبو كشك في اللد قبل تنفيذ أمر الهدم"، ٢٠٢٠/٠٢/٠٥، **موقع يافا ٤٨**، (على الرابط http://bit.ly/2PFc1M2 ، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٢٠)

٩٩. أريك ميروفسكي، "بسبب الانتخابات الإضافية، قانون كامنيتس ممكن أن يتأجل" **جاويس** ٢٠٢٠/٠١/٠١. (على الرابط http://bit.ly/2PBbFFZ، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٢١)

١٠٠. انظر/ي "نقاش حاد في لجنة المالية حول قانون كمنيتس: "يجب تجميد التعديل للقانون حتى ترتيب إجراءات تطبيق القانون" **موقع الكنيست** ٢٠١٩/١٢/٣٠ (على الرابط http://bit.ly/32E7rD4، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٢١)

١٠١. انظر/ي "السلطات الإسرائيلية تخطط لبناء مخيمات سكن مؤقت لتهجير عرب النقب اليها"، **موقع عدالة** ٢٠١٩/١٠/٧، (على الرابط http://bit.ly/2Thwk4t، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٢١)

١٠٢. رأفت أبو عايش، ""برافر جديد": مخططات تهجير النقب تبتلع ٤٠٠ ألف دونم"، **موقع عرب ٤٨**، ٢٠١٩/١٠/٢٣ (على الرابط http://bit.ly/2l5WgJN، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٢١)

١٠٣. نبيل السهلي، "هدم قرية العراقيب ومخطط برافر لتهويد النقب"، **القدس العربي**، ٢٠٢٠/١/٢٦، (على الرابط http://bit.ly/2VxRWuP، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٢٠)

١٠٤. ياسر العقبي، " شيخ العراقيب صياح الطوري حر بعد قضاء فترة محكوميته"، **موقع كل العرب**، ٢٠١٩/٧/٢٣ (على الرابط http://bit.ly/2vypVZk، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٢٠)

١٠٥. انظر/ي "الفقر في إسرائيل والفجوات الاجتماعية، ٢٠١٩. تقرير سنوي، كانون الأول ٢٠١٩"، **القدس مؤسسة التأمين الوطني** (على الرابط http://bit.ly/2PGaXY6، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٣/٢)

١٠٦. شيرا كادري–عوفاديا، "امتحانات بيزا ٢٠١٨: الفجوات بين اليهود والعرب اتسعّت بشكل كبير". **موقع هارتس**، ٢٠١٩/١٢/٠٣ (على الرابط http://bit.ly/2PTNNhl ، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/١٢)

١٠٧. اور كاشتي، "نتائج امتحانات بيزا هي مؤشرات أولية: الجهاز التربوي، مريض". **هارتس** ٢٠١٩/١٢/٠٤، (على الرابط http://bit.ly/2VN3b2P، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٠٢/٢٠)

١٠٨. انظر/ي صفحة "لا وجود لوطن حر، إلا بنساء حرة" (على الفيسبوك http://bit.ly/38b0HO1، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٣/٢)

١٠٩. حلا مرشود، "حراك "طالعات" الفلسطيني: لا وجود لوطن حرّ إلا بنساء حرّة"، **مدى مصر**، ٢٠١٩/١٠/٢٦ (على الرابط http://bit.ly/2VlMYkH، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٢/٢٤).

١١٠. انظر/ي صفحة جمعية السوار على موقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك (على الرابط http://bit.ly/39dbNmW، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٣/٢)

١١١. داليا حلبي، "حملة السوار تصدع سد القوة والخوف؟"، **الساحة**، موقع هارتس، ٢٠١٩/١٢/١٧، (على الرابط http://bit.ly/38d3d6r، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٣/٢)